المفاهيم الأساسية لنظام الحسابات القومية

1. مقدمة:

- تعكس التعاملات الاقتصادية اليومية الملايين من التعاملات سواء ذات الطابع الاستهلاكي أو الاستثماري أو المالي أو النقدي أو التجاري الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى التعاملات ما بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بلدان أخرى. ولغرض حصر هذه التعاملات وتلخيصها ضمن الوحدات المؤسسية التابعة لها وضمن حسابات تعكس طبيعة المعاملات الاقتصادية، كان لا بد من الاعتماد على الحسابات القومية للقيام بهذه المهمة ولتقدير قيم عدد من المتغيرات الاقتصادية مثل الاستهلاك العائلي والحكومي، والاستثمار الخاص والعام، والمدخرات الخاصة والعامة، وغيرها الكثير.

- وذلك بهدف استخدام هذه التقديرات للحصول على تصور عام لأداء الاقتصاد القومي، وكذلك لاستخدام التقديرات الخاصة بهذه المتغيرات للتنبؤ بسلوكها مستقبلاً من خلال أساليب التحليل الاقتصادي المختلفة، والتأثير على سلوك هذه المتغيرات من خلال استخدام السياسة المالية (السياسة الضريبية مثلاً)، والسياسة النقدية (سعر الفائدة مثلاً)، وغيرها من السياسات.

- وبناء على ذلك يمكن تعريف الحسابات القومية، كنظام، بأنها تتضمن حسابات اقتصادية كلية وميزانيات عمومية وجداول متسقة ومتماسكة ومتكاملة، وبالاعتماد على مجموعة من المفاهيم والتعاريف، والتصانيف، والقواعد المحاسبية المتفق عليها دولياً. ويوفر هذا النظام إطاراً محاسبياً شاملاً والذي نستطيع من خلاله تركيب بيانات اقتصادية وعرضها في شكل يخدم أغراض التحليل الاقتصادي، واتخاذ القرار والسياسات.

- وقد بدأت فكرة إصدار " نظام " للحسابات القومية ذو صفة دولية في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات عندما مولت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (EEC) European Economic Cooperation وحدة بحوث الحسابات القومية بجامعة كمبرج، برئاسة ر.ستون R.Stone، التي انبعثت منها فكرة ما يعرف الآن بنظام الحسابات القوميةٍ. بعد ذلك قام المكتب الإحصائي في الأمم المتحدة، وبرئاسة R.Stone، أيضا، بإصدار أول نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة عام 1953 .
- بعد ذلك تم تطوير نظام 1953 بواسطة النظام المعدّل الذي أصدرته الأمم المتحدة وعرف بنظام الحسابات القومية لعام 1968 . حيث أدخل هذا النظام العديد من التعديلات على نظام 1953 مثل تقديرات للدخل القومي بطريقة الدخل والإنفاق (شاملاً التقديرات بالأسعار الثابتة)، وتحليل جداول المدخلات – المخرجات، وتحليل التدفقات المالية، والميزانيات العمومية.

- وفي ظل تطور الأسواق المالية وزيادة الاهتمام بالاعتبارات البيئية وتشابك وتعقد المعاملات الاقتصادية بدأ العمل في منتصف الثمانينات بإعادة النظر في نظام 1968، ومن خلال اجتماعات للخبراء الممثلين لكافة لجان الأمم المتحدة الإقليمية في العالم، لخبراء بصفتهم الشخصية. وقد توجت أعمال هذه الاجتماعات بصدور نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، بعد أن أقرّته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في يوليو 1993 . ثم تم تحديث النظام الأخير عام 2008.

- ويختلف النظام الجديد عن نظام 1968 في العديد من الأمور أهمها : تنقيح الهيكل المحاسبي وإضافة بنود موازنة جديدة، وتوصيفات إضافية للوحدات الإحصائية وتنقيح التقييم القطاعي، وتوصيفات إضافية للمعاملات بما فيها حدود الانتاج، والتغيرات في التقسيم ومعاملة الضرائب على المنتجات، والتمييز ما بين الانتاج السوقي وغير السوقي، وادخال مفهومين بديلين للاستهلاك والدخل القابل للانفاق، وتوسيع مفاهيم الأصول وتكوين رأس المال، والمزيد من التحسين والتعريف بالأصول والأدوات المالية، والاتساق ما بين مفاهيم النظام الجديد والإصدار الخامس لميزان المدفوعات الصادر من صندوق النقد الدولي، وإدخال مقاييس للدخل الحقيقي. وبناء على ذلك سنحاول، في هذا الملخص، عرض أهم مكونات النظام الجديد من حيث الوحدات المؤسسية والحسابات، والتسعير بالاعتماد على مثال مبسط لتركيب حسابات النظام الجديد .

مفهوم دائرة الإنتاج:

- يتضمن هذا المفهوم تسلسل المعاملات والأرصدة بدءً من حساب الإنتاج وانتهاءً بالميزانية العمومية آخر السنة. ويوضح الشكل التالي هذا النوع من التسلسل.

دائرة الإنتاج

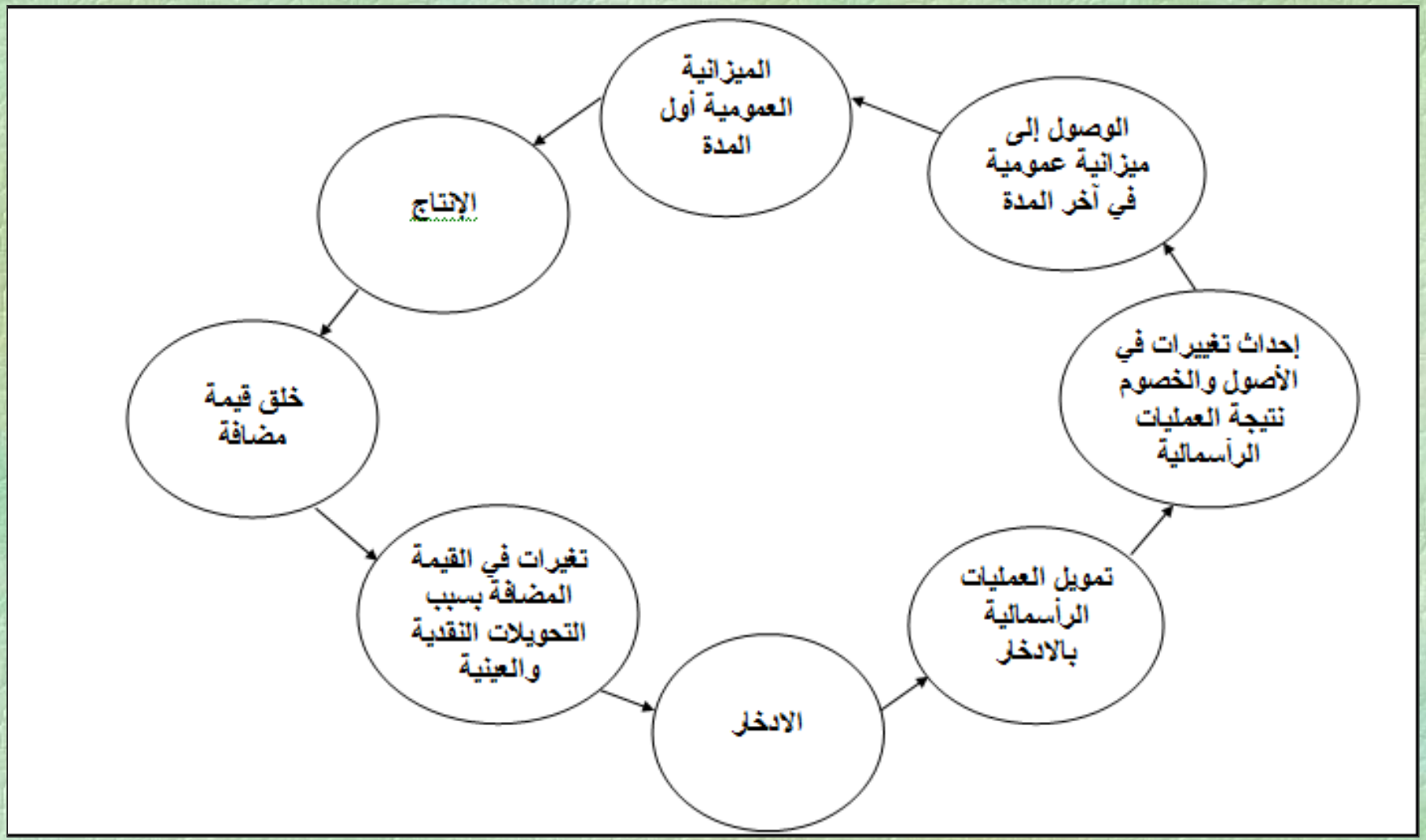

P.1 **المخرجات :**

مجموعة من السلع والخدمات المنتجة بواسطة عمليات انتاجية ، بما فيها الخدمات المنتجة بواسطة أنشطة مساعده ، والتي تستهلك خلال نفس الفترة المحاسبية بواسطة العمليات الأخرى داخل المنشأة .

P.2 **الاستهلاك الوسيط :**

ويتكون من السلع والخدمات المستهلكة كمدخلات بواسطة عملية انتاجية ، ماعدا اهتلاك الأصول الثابتة ، والتي يسجل اهتلاكها باعتباره كاهتلاك لرأس المال المناسب .

B.19 القيمة المضافة ، اجمالي :

قيمة المخرجات ناقصا قيمة الاستهلاك الوسيط .

K.1 اهتلاك رأس المال الثابت :

يعتبر انخفاضاً ، خلال الفترة المحاسبية ، في القيمة الجارية لرصيد الأصول الثابتة المملوكة والمستخدمة من قبل منتج ، كنتيجة لتدهور مادي ، أو تقادم أو ضرر اعتيادي . ولايشمل هذا الاهتلاك علي قيمة تلك الأصول المدمرة بسبب الحرب ، أو حوادث غير متوقعه مثل الكوارث القومية التي تحدث بشكل غير متكرر.

B.1n القيمة المضافة ، صافي :

وتعرف على أنها قيمة المخرجات مطروحاً منها كلاً من الاستهلاك الوسيط ، واهتلاك رأس المال الثابت.

D.1 تعويضات العاملين :

مجموع المكافآت النقدية والعينية المدفوعة ، خلال الفترة المحاسبية ، بواسطة مشروع لعامل لقاء العمل الذي قام به خلال هذه الفترة .

D.2 الضرائب على الانتاج والواردات :

ضرائب مدفوعة على السلع والخدمات بعد انتاجها، أو توزيعها، أو بيعها ، أو تحويلها، أو التخلص منها . وتشتمل على تلك الضرائب والرسوم التي تصبح واجبة الدفع عندما تجتاز السلع حدود الاقليم الاقتصادي ، أو عندما توزع الخدمات على الوحدات المقيمة بواسطة الوحدات غير المقيمة . وفي الحالة التي يتم بها تقييم

المخرِجات بالأسعار الأساسية ، فانه لا يتم تسجيل الضرائب المفروضة على المخرجات المنتجة محليا ، في حسابات النظام ، على أنها مستحقة الدفع من قبل منتجي هذه المخرجات.

D.3 الاعانات :

عبارة عن مدفوعات جاريه بدون مقابل ، تمنحها الوحدات الحكومية ، بما فيها الوحدات الحكومية غير المقيمة ، لمشروعات على أساس مستويات أنشطتها الانتاجية ، أو قيم أو كمية السلع والخدمات المنتجة ، أو المباعة ، أو المستوردة . وتمنح هذه الاعانات لمنتجي أو مستوردين مقيمين . ولا تمنح هذه الاعانات للمستهلكين النهائيين . وإن ما يمنح لهم من تحويلات جاريه بواسطة الحكومة يعالج على أنه منافع اجتماعية . كما أن هذه

الاعانات لا تتضمن ، أيضاً ، الهبات التي قد تمنحها الحكومة لمشروعات معينة لتمويل تكوينها الرأسمالي ، أو لتعويضها عن أضرار في أصولها الرأسمالية . حيث تعالج مثل هذه الهبات على أنها تحويلات رأسمالية .

B.3/B.2 فائض التشغيل / الدخل المختلط :

وهو ناتج عملية طرح تعويضات العاملين ، والضرائب ناقصاً الاعانات على الانتاج من القيمة المضافة. ويوصِف بند الموازنة في حساب توليد الدخل على أنه إما فائض تشغيل أو دخل مختلط ، وذلك اعتمادا على طبيعة المشروع الذي يخصه هذا الحساب .

D.4 دخل الملكية :

عبارة عن دخول أولية تكتسب من خلال اقراض أو ايجار أصول مالية أو أصول ملموسة غير منتجة، بما فيها الأرض ، إلى وحدات أخرى بهدف الاستخدام بالانتاج .

B.5 الدخول الأولية :

عبارة عن دخول مكتسبة لوحدات مؤسسية كنتيجة لاشتغالها بالعملية الانتاجية أو ملكية الأصول التي يمكن أن تكون ضرورية لغرض الانتاج .

D.5 الضرائب الجارية على الدخل ، والثروة ، و. .الخ :

وتتكون هذه الضرائب ، أساساً ، من تلك الضرائب المفروضة على دخول القطاع العائلي والشركات. وهي تشكل رسوما على الدخل ، وتسجل ، في جانب الاستخدامات ، بحساب توزيع الدخل الثانوي الخاص بالعائلات ،والشركات .

D.6 المساهمات والمنافع الاجتماعية :

تعبر هذه المساهمات عن تحويلات جارية مستلمة من القطاعات العائلية بهدف توفير الاحتياجات الناشئة عن ظروف معينة ، مثل المرض ، والبطالة ، والتقاعد ، والاسكان، والتعليم ، أو ظروف عائليـــة . وهناك نـــوعين من المنافع الاجتمـاعية : منافع التـــأمين الاجتماعي ،

ومنافــع المساعدة الاجتماعية . ولغرض تحقق مفهوم المنافع الاجتماعية فلابد أن تقدم هذه المنافع من خلال أنظمة تأمين اجتماعية منظمة . ويمكن أن تقدم المنافع الاجتماعية من خلال أنظمة التأمين العامة ، أو من خلال أنظمة التأمين الاجتماعي الخاصة ، أو من خلال أنظمة غير مموله مداره من قبل أصحاب العمل لصالح العاملين القدامى أو الحاليين ، من دون دخول أي طرف ثالث على شكل مشروعات تأمين أو أموال تقاعد .وتستبعد دفعات شركات التأمين التي تأخذ شكل بوالص تأمين يتم الحصول عليها بمبادرة فردية ، أو بموجب نظام تأمين اجتماعي ، حتى وان كانت مرتبطة بنفس المخاطر والظروف .

أما منافع المساعدة الاجتماعية فإنها مصممة لخدمة نفس أنواع الاحتياجات التي تخدمها منافع التأمين الاجتماعي ، إلا أنها تقدم من خارج نظام التأمين المنظم ، كما أنها ليست مشروطة بمساهمات تدفع مقدما . وتعالج منافع التأمين الاجتماعية العينيةٍ والمقدمة من قبل أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص ، أو أنظمة غير مموله ، وكأنها قد دفعت نقدا ، وتنطوي تحت حساب التوزيع الثانوي للدخل . إما منافع التأمين الاجتماعية العينية المقدمة من خلال أنظمة تأمين اجتماعية عامة ، وكذلك جميع منافع المساعدة الاجتماعية العينية ، فإنها تشكل تحويلات اجتماعية عينية ، وتنطوي بناء على ذلك في حساب إعادة توزيع الدخل العيني.

D.6.2 المنافع الاجتماعية ماعدا المنافع الاجتماعية العينية :

وتتألف هذه المنافع من كافة المنافع الاجتماعية ماعدا المنافع الاجتماعية العينية . وبذلك فهي تتكون من :

أ. كافـــة المنافع الاجتماعية النقدية ، سواء منافع التأمين الاجتماعي أو منافع المساعدة الاجتماعيـة، المقدمة من قبل الوحدات الحكومية ، شاملة أموال التأمين الاجتماعي ، والهيئات التي لاتهدف للربح وتخدم العائلات (NPISHs) .

ب. كافة منافع التأمين الاجتماعي المقدمة بواسطة أنظمة التأمين الخاصة ، والأنظمة غير الممولة ، سواء أكانت نقدية أم عينية .

D.7 التحويلات الجارية الأخرى :

وتتكون هذه التحويلات من كافة التحويلات الجارية ما بين الوحدات المؤسسية المقيمة ، أو ما بين المقيمين وغير المقيمين ، ما عدا الضرائب الجارية على الدخل ، والثروة ، . .الخ ، والمساهمات والمنافع الاجتماعية .

وتتكون التحويلات الجارية الأخرى من عدة مكونات أهمها : صافي أقساط التأمين على غير الحياة ، والمطالبات على التأمين على غير الحياة ، والتحويلات الجارية ما بين الوحدات الحكومية ، والتعاون الدولي الجاري ، والتحويلات الجارية الأخرى .

B.6 الدخل المتاح للانفاق :

يشير هذا الدخل إلى بند الموازنة بحساب التوزيع الثانوي للدخل . ويحتسب الدخل المتاح للانفاق من رصيد الدخول الأولية لوحده مؤسسية أو قطاع مؤسسي ، من خلال :

أ. جمع كافة التحويلات الجارية ، ماعدا التحويلات الاجتماعية العينية المستلمة من هذه الوحدة أو القطاع .

ب. طرح كافة التحويلات الجارية ، ماعدا التحويلات الاجتماعية العينية ، المدفوعة من قبل هذه الوحدة أو القطاع .

B.5 رصيد الدخول الأولية :

يعرفٍ على أنه مجموع الدخول الأولية المستلمة من قبل وحده مؤسسية أو قطاع مؤسسي ، ناقصا مجموع الدخول الأولية المدفوعة من قبل الوحدة أو القطاع . ويوصف هذا الرصيد ، على مستوى اجمالي الاقتصاد ، بالدخل القومي .

D.63 التحويلات الاجتماعية العينية :

هناك أربع فئات رئيسية فقط لهذا النوع من التحويلات :

أ. منافع الضمان الاجتماعي ، التعويضات .

ب. منافع ضمان اجتماعي عينيه أخرى .

جـ. منافع المساعدة الاجتماعية العينية .

د. تحويلات السلع والخدمات غير السوقية الفردية .

B.7 الدخل القابل للانفاق المعدل :

يشير هذا الدخل إلى بند الموازنة في حساب إعادة توزيع الدخل العيني ، ويحتسب من الدخل القابل للانفاق لوحدة مؤسسية . وقطاع مؤسسي ، من خلال :

أ. جمع قيمة التحويلات الاجتماعية العينية المستلمة من قبل هذه الوحدة أو القطاع .

ب. طرح قيم التحويلات الاجتماعية العينية المدفوعة من قبل هذه الوحدة أو القطاع .

P.3 الانفاق الاستهلاكي النهائي:

ويتضمن هذا الاستهلاك الاستهلاكات النهائية للقطاع العائلي ، والهيئات التي لاتهدف للربح وتخدم العائلات ، والحكومة . ويتكون الانفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي من الانفاق ، شاملاً الانفاق الضمني، المتحقق بواسطة القطاعات العائلية المقيمة على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية ، بما في ذلك السلع والخدمات المباعة بأسعار غير اقتصادية . أما الانفاق

الاستهلاكي النهائي للهيئات التي لاتهدف للربح وتخدم العائلات فيتكون من الانفاق ، الانفاقِ الضمني ، المتحقق من قبل هذه الهيئات المقيمه على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية . وأخيرا، يتكون الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي من الانفاق ، شاملاً الانفاق الضمني، المتحقق من قبل الحكومة العامة على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية ، والخدمات الاستهلاكية الجماعية .

D.8 التعديل الناتج عن التغير في صافي حقوق العائلات في صناديق التقاعد :

ويستخدم هذا التعديل لمعالجة حقيقة أن القطاعات العائلية تعالج في الحسابات المالية والميزانية العمومية في نظام الحسابات القومية (SNA) على أنها تمتلك احتياطات أنظمة التقاعد

الممولة تمويلياً خاصاً ، سواء المستقلة أو الغير المستقلة ذاتياً . ولهذا فانه من الضروري ادخال بند تعديل لضمان عدم دخول الزيادة في مدفوعات التقاعد على المستلماتٍ التقاعدية (أي زيادة التحويلات المدفوعة على التحويلات المستلمة) في الادخار العائلي . ووصولاً لذلك ، فانه من الضروري أن تضاف مرة أخرى المساهمات التقاعدية الى دخل العوائل المتاح للانفاق ، أو دخل العوائل المتاح للانفاق المعدل الوارد في حساب التوزيع الثانوي للدخل ، وان تطرح منه المستلمات التقاعدية للحصول ثانية على رقم ادخارات القطاع العائلي ، والذي يساوي رقم الادخارات الذي سيحصل عليه القطاع العائلي لو أن المساهمات التقاعدية ، والايرادات التقاعدية ، لم تسجل باعتبارها تحويلات جارية ، في حساب التوزيع الثانوي للدخل . وبناء على ذلك فان بند التعديل سيساوي :

مجموع قيمة المساهمات الاجتماعية الفعلية المدفوعة لنظام التقاعد الممول بأموال خاصة .

+ مجموع قيمة المساهمات التكميلية المدفوعة من دخل الملكية الذي يعزى إلى حملة بوالص التأمين (أي المتمتعين بحقوق التقاعد)

– قيمة تكاليف الخدمات المساعدة .

+ مجموع قيمة أموال التقاعد المدفوعة ، باعتبارها منافع ضمان اجتماعي من قبل أنظمة التقاعد الممول تمويلاً خاصا .

B.8 الادخار :

يعتبر الادخار كبند موازنة في كلا الصيغتين لحساب استخدام الدخل . ولاتختلف قيمة الادخار فيما إذا كان محتسبا باعتباره حاصل طرح الانفاق الاستهلاكي النهائي من الدخل القابل للانفاق ، أو محتسبا باعتباره حاصل طرح الاستهلاك النهائي الفعلي من الدخل القابل للانفاق المعدل (بعد أن يضاف، في كلا الحالتين، بند التعديل الخاص بأموال التقاعد، المشار إليه في D.8) .

B.7 الدخل المتاح للانفاق المعدل :

ويشير إلى بند الموازنة في حساب إعادة توزيع الدخل العيني . ويحتسب من الدخل القابل للانفاق ، لوحده مؤسسية أو قطاع مؤسسي ، من خلال :

أ. اضافة قيمة التحويلات الاجتماعية العينية المستلمة من هذه الوحدة المؤسسية أو القطاع المؤسسي .

ب. وطرح قيمـــة المنافع الاجتماعية العينية المدفوعة من هذه الوحدة المؤسسية أو القطاع المؤسسي .

P.51 **تكوين رأس المال الثابت :**

ويقاسِ هذا التكوين بمجموع قيمة صافي الحيازة من الأصول الثابتة خلال الفترة المحاسبية ، زائدا إضافات معينه تمثل قيمة الأصول غير المنتجة المحققة من قبل نشاط الوحدات المؤسسية . وتنتج الأصول الثابتة ، الملموسة وغير الملموسة ، من جراء عمليات انتاجية ، وتستخدم هذه الأصول في عمليات انتاجية أخرى وبشكل مكرر ولفترة تزيد عن السنة.

وهناك أشكال مختلفة للتكوين الرأسمالي الثابت ، إلا أنه يمكن تمييز الأشكال التالية :

أ. صافي الحيازة من الأصول الملموسة المتواجدة حديثاً ، والمقسمة حسب نمط الأصل :

(i) المساكن ، (ii) المباني والتشييدات الأخرى ، (iii) المكائن والمعدات (iv) الأصول القابلة للفلاحة (الأشجار والثروة الحيوانية) المستخدمة بشكل متكرر أو مستمر لانتاج منتجات مثل الفواكه ، والمطاط ، والحليب ، .الخ .

ب. صافي الحيازة من الأصول غير الملموسة المتواجدة حديثاً ، والمقسمة حسب نمط الأصل :

(i) الاستكشافات المعدنية ، (ii) برامج الكومبيوتر ، (iii) الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية ، (iv) أصول غير ملموسة أخرى .

جـ. التحسينات الجوهرية في الأصول الملموسة غير المنتجة ، بما فيها الارض .

د. التكاليف المرتبطة بتحويل ملكية الأصول غير المنتجة .

P.4. الاستهلاك النهائي الفعلي :

ينطبق هذا المفهوم على القطاعات العائلية ،والحكومة ، من دون الهيئات التي لاتهدف للربح وتخدم العائلات (حيث تعتبر كافة الخدماتٍ المقدمة من قبل هذه الهيئات كخدمات فردية ، ويفترض على أنها مقدمة للقطاعات العائلية فرديا ، وتعالج على أنها تحويلات اجتماعية عينية) :

أ . الاستهلاك النهائي الفعلي لقطاع العائلات (P.41) :

ويقيس قيم كافة السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية لدى القطاعات العائلية المقيمة .
وهناك ثلاث فئات من السلع والخدمات التي تدخل ضمن الاستهلاك النهائي الفعلي لقطاع العائلات :

- مجموعة السلع والخدمات المكتسبة من خلال انفاق القطاعات العائلية نفسها وتتألف هذه المجمـــوعة من الانفاق المتحقق ، بما في ذلك الانفاق الضمني ، من قبل القطاعات العائلية المقيمة على السلع والخدمات الفردية ، بما في ذلك السلع والخدمات المباعة بأسعار غير اقتصادية .

- مجموعة السلع والخدمات المكتسبة كتحويلات اجتماعية عينية من الهيئات التي لاتهدف للربح وتخدم العائلات . وتتألف هذه المجموعة من الانفاق المتحقق ، بما في ذلك الانفاق الضمني من قبل الهيئات التي لاتهدف للربح وتخدم العائلات على الاستهلاك الفردي من السلع والخدمات .

- مجموعة السلع والخدمات المكتسبة كتحويلات اجتماعية عينية من الحكومة العامة .

وتتألف هذه المجموعة من الانفاق الحكومي على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية .

ب. الاستهلاك النهائي الفعلي للحكومة العامة (P.41/P.42) :

ويقيس قيمة الخدمات الاستهلاكية الجماعية المقدمة للمجتمع ، أو قطاع عريض منه ، من قبل الحكومة العامة . وتتألف هذه الخدمات الانفاق المتحقق ، بما في ذلك الانفاق الضمني ، بواسطة الحكومة العامة على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية ، والخدمات الاستهلاكية الجماعية .

P.52. التغيرات في المخزون :

وتتكون من التغيرات في المواد الأولية ، والبضاعة تحت التشغيل ، والبضاعة التامة الصنع . ويتم قياس هذه التغيرات من خلال طرح قيمة المسحوبات وقيمة أية مفقودات بالمخزون ، من قيمة ما يدخل المخزون .

P.53. صافي الحيازة من الأشياء الثمينة :

وتتضمن الأشياء الثمينة تلك الأصول التي لا تستخدم أساساً لأغراض الانتاج أوالاستهلاك ، كما أنها لا تخضع للتدهور بالقيمة في ظل الشروط العادية ، والتي يتم الاحتفاظ بها كمخزن للقيمة . وتتضمن هذه الأصول الأحجار والمعادن الثمينة ، واللوحات ، والمنحوتات ، .الخ ، وبقية الأشياء الثمينة مثل المجوهرات المصنوعة من أحجار كريمة ومعادن نفيسة والمقتنيات .

K.2. صافي الحيازة من الأصول غير المنتجة غير المالية :

وتتألف هذه الأصول من الأرض ، وأصول ملموسة يمكن استخدامها في انتاج سلع وخدمات ، وأصول غير ملموسة . ويمكن حيازة أو بيع هذه الأصول، أو الحصول عليها بالمقايضة، أو من خلال التحويل الراسمالي العيني.

D.9. التحويلات الرأسمالية :

تسجل التحويلات الرأسمالية ، القابلة للاستلام أو القابلة للدفع ، في الجانب الأيمن من حساب رأس المال . ويعرف التحويل بأنه معاملة تقوم وفقها وحدة مؤسسية بتجهيز سلعة أو خدمة أو أصل لوحدة أخرى ، مِن دون إستلام مقابل على شكل سلعة أو خدمة أو أصل . ويمكن أن يتخذ التحويل شكلاً عينيا أو نقديا :

أ. يتكون التحويل النقدي من المدفوعات النقدية من وحدة مؤسسية إلى أخرى بدون مقابل .

ب. يتكون التحويل العيني من تحويل ملكية سلعة أو خدمة أو أصل (ماعدا النقد) ، وإلغاء خصم ، أو توفير خدمة بدون مقابل .

B.9. صافي الاقراض / الاقتراض :

ويعرف قيد الموازنة هذا باعتباره : (صافي الادخار زائداً التحويلات الرأسمالية القابلة للاستلام ناقصا التحويلات الرأسمالية القابلة للدفع) – (صافي الحيازة من الأصول غير المالية ، ناقصا اهتلاك رأس المال الثابت)

F. صافي الحيازة من الأصول المالية / صافي المستحق من الخصوم :

تصنف الأصول والخصوم المالية تحت سبعة فئات رئيسية : الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، والعملة والودائع ، والأوراق المالية عدا الأسهم ، والقروض، وبقية حقوق الملكية ، واحتياطيات التأمين الفنية ، وبقية الحسابات القابلة للاستلام / للدفع .

ولابد من التذكر هنا بأنه لا توجد خصوم مستحقة الدفع على شكل ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة .

AN. الأصول غير المالية :

لابد من تمييز نوعين من الأصول غير المالية ، وهما :

أ. الأصول المنتجة والتي ينظر إليها على أنها أصول غير مالية تشكلت كناتج عمليات تدخل ضمن تعريف دائرة الانتاج التي يتبناها نظام الحسابات القومية لعام 1993 .

ب. الأصول غير المنتجة والتي ينظر إليها على أنها أصول غير مالية تشكلت من خلال مصادر خارجه عن نطاق دائرة الانتاج التي يتبناها النظام المشار إليه أعلاه .

K.3. الظهور الاقتصادي للأصول غير المنتجة :

يمكن أن ينظر إلى هذا النوع من الأصول على أساس أنها تمثل التغيرات في الاحتياطات المؤكدة للأصول في باطن الارض ، أو إخضاع أصول طبيعية للسيطرة المباشرة لمسؤولية وإدارة الوحدات المؤسسية.

K.5. النمو الطبيعي للموارد البيولوجية غير الخاضعة للفلاحة :

إن نمو مثل هذه الموارد والتي من أمثلتها الغابات الطبيعية والموارد السمكية ، يمكن أن يؤخذ عدة أشكال مثل : الزيادة في طول الأشجار ، أو الزيادة في عدد الأسماك المتواجدة قرب مصاب الأنهار .

K.6. الاختفاء الاقتصادي للأصول غير المنتجة :

يمكن أن ينظر إلى هذا النوع من الأصول على أساس أنها تمثل استنفاد الأصول الاقتصادية الطبيعية ، أو الانخفاض في مستوى الاحتياطيات المؤكدة التي تعكس التغيرات التكنولوجية ، الأسعار النسبية ، أو تدهور التربة والحياة البرية بسبب الممارسات الزراعية غير السليمة.

K.7. خسائر الكوارث :

وهي النوعية من الخسائر التي تؤخذ بنظر الاعتبار آثار الأحداث غير المتوقعة ، والاستثنائية على المنافع الاقتصادية المستمدة من الأصول (وما يناظرها من خصوم) . ومن أمثلة هذه الخسائر الكوارث الطبيعية، والحروب ، . .الخ .

K.8. المصادرة بدون تعويض :

قد تقوم الحكومات أو وحدات مؤسسية أخرى بتملك أصول تعود لوحدات مؤسسية أخرى ، بما في ذلك الوحدات المؤسسية غير المقيمة ، من دون دفع تعويضات كاملة لأسباب خارجة عن نطاق دفع الضرائب، والغرامات ، والرسوم الأخرى .

K.9. تغيرات الحجم الأخرى في الأصول غير المالية ، الغير مصنفة في مكان آخر :

تسجل تحت هذه التغيرات كافة التغيرات في الأصول غير المالية التي لا تعتبر معاملات في حساب رأس المال ، والتي لا يمكن أن تعزى لأرباح أو خسائر الحيازة ، والتي لا تقع ضمن أحد البنود التالية : الاهتلاك غير المتوقع ، والفارق ما بين مخصصات اهتلاك رأس المال المقابل للضرر الاعتيادي والخسائر الفعلية .

K.11. أرباح / خسائر الحيازة الاسمية :

تعتمد أرباح / خسائر الحيازة الاسمية على التغيرات في أسعار ، أو بشكل أكثر عمومية على القيم النقدية ، الأصول والخصوم خلال الزمن . وتتحقق مكاسب الحيازة الاسمية لمالك أصل معين ، أو لكمية معينة من نمط معين من الأصول ، ما بين نقطتين زمنيتين . وتعرف هذه المكاسب كالتالي : (القيمة النقدية لذلك الأصل في النقطة الزمنية الأخيرة) – (القيمة النقدية لذلك الأصل في النقطة الزمنية المبكرة) .

K.12. التغيرات في التصنيف والهيكل :

يسجل حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول تلك التغيرات في الأصول والخصوم التي لاتعكس الا التغيرات في تصنيف الوحدات المؤسسية ما بين القطاعات ، والتغيرات في هيكل الوحدات المؤسسية والتغيرات في تصنيف الأصول والخصوم .

B.90. صافي الثروة :

يشير صافي الثروة للفارق ما بين مجموع قيمة الأصول المملوكة لوحدة مؤسسية أو قطاع مؤسسي ناقصاً مجموع قيمة خصوم هذه الوحدة أو القطاع . وينظر لصافي الثروة على أنه مقياس لثروة الوحدة أو القطاع في نقطة زمنية معينة .

B.10. مجموع التغيرات في صافي الثروة :

ينشأ هذا المجموع من خلال جمع كافة المكونات المسؤولة عن التغيرات في الميزانية العمومية . وتعود التغيرات الأخيرة للتغيرات في صافي الثروة التي تعزى إلى : الادخار والتحويلات الرأسمالية ، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول ، وأرباح / خسائر الحيازة الاسمية .

P.7/P.6 الصادرات / الواردات من السلع والخدمات :

تتضمن الصادرات من السلع والخدمات المبيعات ، والمقايضة ، أو الهدايا والمنتج من السلع والخدمات من المقيمين لغير المقيمين .في حين تتضمن الواردات الشراء ، والمقايضة ، والهدايا والمنح من السلع والخـــدمات من غير المقيمين للمقيمين . وتتسق معالجة الصادرات والواردات في نظام الحسابات القومية لعام 1993 مع المعالجة المناظرة الواردة في دليل ميزان المدفوعات الصادر من صندوق النقد الدولي (الاصدار الخامس) .

B.11 . الرصيد الخارجي للسلع والخدمات :

ويشير هذا الرصيد إلى رصيد الحساب الخارجي للسلع والخدمات . وتشير الإشارةِ الموجبة لهذا الرصيد إلى حالة فائض في معاملات السلع والخدمات لبقية أنحاء العالم ، وعجزا لاجمالي الاقتصاد . والعكس صحيح في حالة الإشارة السالبة لهذا الرصيد .

B.12. الرصيد الجاري الخارجي :

بالإضافة إلى الرصيد الخارجي ٍللسلع والخدمات فان المعاملات على شكل تعويضات العاملين ، ودخل الملكية ، والضرائب ناقصا الاعانات على الانتاج والواردات ، والضرائب الجارية على الدخل ، والثروة، . .الخ ، والمسٍاهمات والمنافع الاجتماعية ، والتحويلات الجارية الأخرى ، مع بقية أنحاء العالم ، ينتج عنها رصيدا يطلق عليه " الرصيد الجاري الخارجي " . وتشير الإشارة الموجبة إلى حالة فائض في المعاملات الجارية لحساب بقية أنحاء العالم مع اجمالي الاقتصاد (عجز لاجمالي الاقتصاد) . في حين تشير الإشارة السالبة لعجز في حساب بقية العالم الخارجي مع اجمالي الاقتصاد .

مفهوم الإقامـــــه :

تنبع أهمية التحديد الدقيق لمفهوم الإقامة من حقيقة إن هذا التحديد سيساهم في التوصل الدقيق لأهمية المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد محل الدراسة . وما يستتبع ذلك من التأثير على قيم الناتج الإجمالي المحلي وغيره من المتغيرات الاقتصادية المتأثرة بهذا التحديد .

ووفقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993 فلم يعد هناك اختلافا في تعريف الإقامة ما بين ميزان المدفوعات، ونظام الحسابات القومية [1] ، كما هو الحال ما بين نظام الحسابات القومية لعام 1968 ، والإصدار الرابع لميزان المدفوعات .

---

(1) وفقا لنظام الحسابات القومية لعام 1968 كانت هناك اختلافات في تحديد المقيم ما بين هذا النظام ودليل ميزات المدفوعات، الإصدار الرابع، وتتجسد هذه الفروقات في : أولا، يستبعد نظام 68 الأراضي والممتلكات فيما وراء البحار، بينما يدمجها الدليل في نطاق الأراضي الإقليمية للاقتصاد. ثانيا، يستبعد نظام 68 من تعريف المقيم المؤسسات الوهمية التي تمارس صفقات مرتبطة باصول معنوية غير مالية ، أما الدليل فيحدد مؤسسات الأعمال المقيمة لتشمل الحقيقية أو الوهمية العاملة في : إنتاج السلع والخدمات على أراضي اقتصاد معين، أو التي تقوم بصفقات في الأراضي الواقعة ضمن نطاق الأراضي الإقليمية للاقتصاد، أو المؤسسات التي تقوم بمعاملات الإيجار طويل الأجل والحقوق والامتيازات وبراءات الاختراع وحقوق النشر وغير ذلك من الأصول المعنوية غير المالية المشابهة التي تصدرها حكومة البلد. ثالثا، يعتبر نظام 68 الطلاب اللذين يدرسون بالخارج لفترة أكثر من سنة مقيمين بالبلد الذين يدرسون فيه، أما الدليل فيوصي بنوع من المرونة في هذا المجال. رابعا ، رغم إن مفهوم الإقامة هو الأساس لتسجيل المعاملات الخارجية في كل من حساب العالم الخارجي بنظام 68، وميزان المدفوعات بالدليل ، إلا أن الدليل يوصي بان يسجل ميزان المدفوعات عمليات إعادة التصنيف بين الاحتياطات ورأس المال غير الاحتياطي ، رغم أن إعادة التصنيف هذه قد تنجت عن معاملات. (IMF,1977,PP.19-25)

- ويعتمد هذا التعريف على مقومين أساسيين هما الإقليم الاقتصادي، ومركز المصلحة الاقتصادية. وبقدر تعلق الأمر بالإقليم الاقتصادي فانه يشير إلى إقليم جغرافي يقع تحت إدارة حكومة معينه ويتمتع أفراده بحرية التنقل وكذلك السلع ورأس المال . كما يدخل تحت هذا الإقليم كل الجزر التي تخضع لنفس الإجراءات المالية والنقدية التي يخضع لها الإقليم القاري على أن ينتقل الأفراد والسلع بحرية (بدون قيود جمركية وجوازات) ما بين الإقليم القاري والجزر . كما يدخل ضمن الإقليم الاقتصادي المجال الجوي والرصيف القاري، والمياه الإقليمية التي يتمتع البلد المعني بالسيادة الخالصة عليها. وكذلك يدخل ضمن هذا الإقليم المناطق التي يتمتع بها هذا البلد بحقوق واستغلال الموارد الطبيعية في باطن قاع البحر. ويشتمل الإقليم الاقتصادي على أية جيوب أو مناطق اقتصادية تابعة له في كافة أرجاء العالم (مثل أراضي السفارات والقواعد العسكرية والمختبرات العليمة ومراكز البحوث ومكاتب الاستعلامات والهجرة وهيئات المعونة الخارجية) والتي تمارس أعمالها بموجب موافقة رسمية من البلدان التي تقع فيها هذه الجيوب.

- كما يدخل ضمن الإقليم الاقتصادي المناطق الحرة والمخازن الجمركية ، والمصانع التي تقوم بإدارتها شركة خارجية (على أن تعتبر هذه الشركات جزء من الإقليم الاقتصادي للبلد الواقعة فيه ماديا) . ولا يدخل تحت مظلة الإقليم الاقتصادي لأي بلد المناطق التابعة لمنظمة إقليمية أو دولية ، حيث تعامل هذه الأخيرة على أنها مستقلة ، وتعامل معاملة غير المقيم في البلد المعني.(IMF,1993, P.20) .

- أما المقوم الثاني لمفهوم الإقامة، أي مركز المصلحة الاقتصادية ، فانه يطلق على أي مؤسسة إذا ما كان لها : محل سكني أو موقع إنتاج ، أو محال أخرى ، داخل الإقليم الاقتصادي، حيث تمارس نشاطها ومعاملاتها بشكل واسع يؤكد استمرارية العمل لمدة طويلة (عام أو يزيد) . مع عدم اشتراط ثبات موقع العمل طالما استمر داخل الإقليم الاقتصادي. مع توفر عامل المرونة في تحديد فترة السنة كشرط لتوفر مقوم مركز الاهتمام الاقتصادي.

- وتعتبر ملكية الأراضي والمباني مؤشرا كافيا على توفر المقوم الثاني من مقومات مفهوم الإقامة ، أي دليل على وجود مركز المصلحة الاقتصادية لمالك الأراضي والمباني في البلد المعني . وتستخدم الأراضي والمباني كمعيار لوجود هذا المركز في أغراض الإنتاج في البلد الذي تقع فيه هذه الأراضي والمباني حيث يخضع الملاكون لها لأنظمة وقوانين البلد . أما في الحالة التي لا يقيم بها مالك الأراضي والمباني بنفس البلد الذي تتواجد فيه هذه الأخيرة ، فيعتبر المالك في هذه الحالة وكأنه قد نقل ملكيته إلى وحدة مؤسسية صورية مقيمة في البلد الذي تتواجد به الأراضي والمباني ، حيث تعتبر هذه المؤسسة خاضعة كليا لإدارة المالك غير المقيم . ويعالج الريع والإيجار المدفوع من قبل مستأجري الأراضي والمباني للمالك غير المقيم باعتباره مدفوعات لهذه المؤسسة الصورية ، والتي تقوم بتحويل الريع والإيجارات للمالك غير المقيم . (OP.Cit, PP.20.21)

الوحدات المؤسسية :

- تعرف الوحدة المؤسسية على أنها كيان اقتصادي قادر، في حد ذاته، على امتلاك الاصول وتحمل الالتزامات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى.
- تتكون هذه الوحدات المؤسسية من: العوائل والأفراد ، ومن الكيانات القانونية والاجتماعية مثل الشركات وأشباه الشركات ، والمؤسسات التي لا تهدف للربح ، والحكومة . ولابد أن تتوفر مجموعة من المعايير في كل نوع من أنواع هذه الوحدات حتى يمكن اعتبارها مقيمة.

- المسافرون او الزوار لفترة اقل من سنة
- العمال والمستخدمون : العاملون في اقليم آخر ويعودون لأسرهم. ويندرج تحتهم:
  - العمالة الموسمية
  - العمال الذين يعبرون الحدود لبلد مجاور ، وذلك للعمل بشكل دوري (يوميا او اسبوعيا مثلا) .
  - موظفوا الهيئات الدولية العاملين في المناطق التابعة لسيطرة هذه المنظمات .
  - الموظفون المحليون العاملون في السفارات والقنصليات والقواعد العسكرية وما في حكمها .
  - افراد اطقم الطائرات والسفن وما في حكمها، والتي يجري تشغيلها خارج حدود الاقليم الاقتصادي.

- وفي الحالات التي ينقطع بها الفرد عن اسرته ، عندما يعمل بشكل دائم لفترة سنة او اكثر ببلد اجنبي ، فانه لم يعد يعمل كعضو في الاسرة في بلده الاصلي. وفي حالة عودة هذا الفرد لاسرته الاصلية من خلال زيارات قصيرة ومتباعدة وقيامه بتكوين او انضمامه الى اسرة في بلد العمل فانه لم يعد يتمتع بعضوية الاسرة ببلده الاصلي، وذلك لان اغلب استهلاك هذا الفرد سيكون في البلد الذي يعمل ويعيش به، لذلك لم يعد له مركز اهتمام اقتصادي في بلده الاصلي.

- وحتى في الحالات التي يستخدم بها الفرد ويدفع له من قبل مؤسسة في بلده الاصلي، الا انه لازال يعمل خارج بلده ، فانه لا يعامل كعضو في الاسرة ببلده الاصلي طالما انه يعمل بشكل مستمر في البلد المضيف لسنة او اكثر. ويعامل الفرد في هذه الحالة على انه يعمل في شبه شركة Quasi –Corporation مقيمة في البلد الذي تنجز في الاعمال ومملوكة للمؤسسة المقيمة في البلد الاصلي للفرد .

- اما الافراد العاملين في مجالات المساعدات الفنية، لفترات طويلة، فيعاملوا كمقيمين في البلدان المضيفة وكموظفين لدى حكومات هذه البلدان التي تنوب عن الحكومات او المنظمات الدولية التي تمول مشروعات المساعدة الفنية . وتعامل، في هذه الحالة، تحويلات العاملين على انها صادره من حساب الحكومات او المنظمات الدولية التي تقوم بتوظيف العاملين بمجال المساعدات الفنية ، وموجهه الى حساب الحكومات المضيفة لقاء تغطية تكاليف ورواتب والاجور والمواصلات وغيرها من تكاليف هؤلاء العاملين .

- وفيما يتعلق بالعاملين بالبعثات الدبلوماسية، والعسكرية، والموظفين المدنيين المبعوثين من قبل حكوماتهم للعمل بالخارج ، فان هؤلاء يعاملوا معاملة المقيم في بلدانهم الاصلية وذلك لاستمرار مركز الاهتمام الاقتصادي مع بلدانهم الاصلية.
- اما الطلاب فيعاملوا على انهم مقيمين في بلدانهم الاصلية مهما طالت فترة دراستهم بالخارج ، بشرط استمرار بقائهم كأعضاء في اسرهم ببلدانهم الاصلية ، وبالتالي استمرار مركز اهتمامهم الاقتصادي ببلدانهم . ونفس المعاملة تسري على المرضى المسافرون للخارج وللعلاج.

- ولا يقدم نظام الحسابات القومية لعام 1993 ، والاصدار الخامس من دليل ميزان المدفوعات مقترحا معينا في حالة الافراد الذي يتمتعون بأماكن اقامة دولية متعددة . فقد تقيم مثل هذه الفئة من الافراد في اربع او خمس اماكن دولية خلال فترة ثلاث او اربع اشهر ، حيث تعتبر مراكز الاهتمام الاقتصادية لهؤلاء الافراد مراكز دولية ويصعب ربطها ببلد معين.

- ويمكن ان يؤخذ بنظر الاعتبار عند معالجة حالة مثل هؤلاء الافراد عوامل الجنسية والوضع الضريبي، وغيرها من الاعتبارات التي قد يتم الاعتماد عليها لتحديد مركز الاهتمام الاقتصادي. وينصح في هذا المجال توحيد المعيار المتبع لتحديد مركز الاهتمام الاقتصادي تسهيلا للمقارنات الدولية .

اقامة المشروعات :

- تعتبر المشروعات Enterprises مقيمة في بلد معين (اقليم اقتصادي) في الحالات التي تقوم بانتاج السلع والخدمات بشكل واسع ، او امتلاك اراضي ومبان في هذا البلد ، مع وجود موقع واحد للانتاج على الاقل، ووجود نية لتشغيل هذا الموقع لفترة طويلة (سنة فاكثر) .مع اعطاء مرونة لتحديد هذه الفترة.

تعريف وانشطة المشروع :

- يتضمن مفهوم المشروع مفهومين فرعيين هما : الشركة Corporation ، وشبه الشركة Quasi-Corporation . ووفقا لتعريف نظام الحسابات القومية لعام 1993. فان الشركة تشير الى "كيان قانوني يقوم بانتاج السلع والخدمات للبيع بالسوق لتحقيق ارباح ومكاسب ماليه اخرى لمالكيها او مالكها . وتتصف ملكية الشركة بالجماعية، حملة الاسهم، الذين يتمتعون بحق تعيين المدراء المسؤولين عن الادارة العامة". (SNA,1993,Para 4.23,P.90). اما شبه الشركة فتعمل وكأنها شركة، وتعني: " شركة غير مساهمة Unincorporated Enterprise مملوكة من قبل وحدة مؤسسية مقيمة تعمل وكأنها شركة منفصلة او مستقلة ، وتطابق العلاقة التي تربطها بمالكيها نفس العلاقة التي تربط الشركات بحملة الاسهم. وتحتفظ شبه الشركات، بحسابات متكاملة.

- كما يمكن أن تعرف شبه الشركة على انها : " شركة غير مساهمة مملوكة لوحدة مؤسسية غير مقيمة يمكن اعتبارها مقيمة لأنها تقوم لاعمال انتاجية جوهرية في البلد المعني ولفترة طويلة (SNA,1993,Para 4.49,P.93) . علما بأنه تتم معاملة شبه الشركات على انها شركات عند تقسيم الاقتصاد القومي الى قطاعات (مقيمه وغير مقيمه) . أي تعامل على انها وحدات مؤسسية مستقلة ماليا عن الوحدات التي تتبعها قانونيا . ومؤسسيا يمكن أن تخضع المشروعات لسيطرة القطاع الخاص، او القطاع العام، او كليهما، او لسيطرة جهات مقيمة او غير مقيمة او كليهما .

تحديد اقامة انتاج المشروعات :

- قد يحصل احيانا ان لا يتم كامل الانتاج في محل الاقامة، أي البلد او الاقليم الاقتصادي المعني. فلو قام، مثلا، منتسبي شركة مقيمة بممارسة انشطة انتاجية في خارج الاقليم الاقتصادي، وباستخدام اجهزة الشركة، فان الانتاج المترتب على هذه الانشطة سيعتبر جزءا من انتاج البلد المضيف، كما سينظر للشركة على انها وحده مؤسسية مقيمة (فرع Branch او وحدة تابعة Subsidiary) في البلد المضيف بعد استيفاء شروط اقامة المشروعات. بالإضافة الى ضرورة أن يكون لديها حسابات مستقلة وتدفع الضرائب في البلد المضيف، وتلقيها اموال لحسابها، وتميزها بوجود مادي ملموس (IMF,1993,P.23) .

وفي حالة عدم توفر هذه الشروط فان نشاط هذه المؤسسة التي تعمل في البلد الآخر يعالج على انه صادرات مؤسسية مقيمة (علما بانه لا يمكن النظر لهذا النوع من النشاط على انه صادرات الا اذا اعتبر الانتاج على انه انتاجا محليا تقوم به وحدة مقيمة حتى وان كانت عملية الانتاج بشكلها المادي تتم في خارج الاقليم) . وتسري نفس المعالجة على انشطة التشييد المنجزه بالخارج بواسطة منتج مقيم .

اما وحدات مؤسسات الاعمال الخارجية Off-Shore فتعتبر مقيمه في الاماكن التي يتواجد فيها نشاطها الانتاجي ، بغض النظر عن طبيعة هذا الانتاج (سلعي ، مالي ، او خدمات اخرى) .

وفي حالة قيام وحدات مؤسسية مقيمة في بلد معين بتشغيل آلات ومعدات في بلد آخر (اقليم اقتصاد آخر) ، فان هناك مجالين في هذا الصدد : المجال الاول، تشغيل السفن والطائرات في المياه الدولية ، والمجال الجوي الدولي . والمجال الثاني ، تشغيل آلات ومعدات في اقتصادات اخرى .

ووفقا للمجال الاول فان عمليات التشغيل تنسب الى اقتصاد اقامة المؤسسات القائمة على التشغيل . اما المجال الثاني فلابد أن يكون هناك مركز اهتمام اقتصادي للشركة في البلد الذي تمارس فيه عمليات التشغيل او الانتاج ، وهذا يستدعي الحاجة في هذا البلد لجهة تعمل لحسابها هذه الشركة . وهنا لدينا احتمالين : فإما أن تعمل هذه الجهة كوكيل مستقل للشركة، وفي هذه الحالة فان الانتاج او نشاط التشغيل يعزى الى البلد الذي وقعت فيه هذه الانشطة .

الاحتمال الثاني ، هو قيام الشركة بنشاط التشغيل بشكل مستمر ومنتظم (مثل اعمال سكك الحديد في بلدين او اكثر) ، وهو الامر الذي يوفر شرط مركز الاهتمام الاقتصادي في البلد المضيف. وبالتالي فان لهذه الشركة وحدة مستقلة مقيمة ، شرط أن تعمل الجهات المنفذه كوكالات مستقلة للشركة القائمة ، وان تعترف الجهات الرسمية بهذه الوحدات كوحدات مستقلة.

اما في الحالات التي تقوم بها شركة باستئجار معدات متنقلة من شركة اخرى ولمدة طويلة ، فتعتبر الشركة المستأجره هي القائمة بالتشغيل ويعزى نشاطها الى بلد اقامتها .

وفي الحالات التي تسجل بها شركات السفن والسكك الحديد او الطيران في بلدين او اكثر كقيام عدة دول بانشاء شركة ملاحة او شركة طيران ، . .الخ. ففي هذه الحالة هناك طريقتين لتناول مفهوم الاقامة : الطريقة الاولى ، توزيع كافة معاملات الشركة على الدول المشاركة كل حسب رأسماله المدفوع . الطريقة الثانية ، اعتبار الشركة مقيمة في البلد الذي يوجد فيه المقر الرئيسي للشركة ، على ان تعتبر منشآت الشركة في البلدان الاخرى فروعا اجنبية (استثمار مباشر) ، وتعتبر مقيمة في البلدان التي تقع فيها (وتظهر عوائد استثمارات الدول المشاركة وكأنها عوائد استثمارات مدفوعة من دولة المقر الى بقية البلدان المشاركة) . وأيا كانت الطريقة المتبعة فلا بد من ضمان اتساق استخدامها عند عقد المقارنات الدولية.

الوكـــلاء :

هنا يجب أن نميز ما بين : اولا معاملات الوكلاء، والتي يجب ان تعزى الى اقتصادات المؤسسات الاصلية التي تجري المعاملات لصالحها ، وليس الى اقتصاد الوكيل. ثانيا، تعزى الخدمات التي يقدمها الوكيل للمؤسسات التي يمثلها الى الاقتصاد الذي يقيم فيه الوكيل ، وليس الى الاقتصاد الذي يتبعه الوكيل .

اقامة الهيئات التي لا تهدف للربح :

بشكل عام تعتبر هذه الهيئات مقيمة في البلد الذي تعمل به . اما في الحالات التي يمتد فيها نشاط هذه الهيئات الى خارج نطاق هذا البلد (كالقيام بأعمال اغاثة او اعمال خيرية دولية) ، فان هذه الهيئات تعتبر مقيمة في البلدان المضيفة التي تعمل بها لفترة اكثر من سنة ، والتي يتم تمويلها بشكل اساسي او كامل من خلال تحويلات من الخارج .

الحكـومة :

تشتمل الوكالات الحكومية المقيمة في بلد معين على كافة المصالح والهيئات التابعة للسلطة المركزية ، والحكومات الاقليمية والمحلية الواقعة في نفس البلد . بالإضافة الى السفارات والمؤسسات العسكرية، ومراكز البحث، وما في حكمها، التابعة للحكومة المركزية بالخارج.

ولابد من الاشارة هنا بأن ميزان المدفوعات يعتبر المنظمات الاقليمية والدولية التي لا تنطبق عليها خصائص الشركات جزء من الحكومة الاجنبية . علما بأن هذه المنظمات لا تعتبر مقيمة في أي من البلدان الموقعة على انشائها او التي تمارس فيها انشطتها .

وتخرج، بدلا من ذلك، عن مجال التشريع القومي لهذه البلدان (رغم الصناديق التقاعدية التي تديرها هذه المنظمات تعتبر مقيمة في البلد الذي تقع فيه المنظمة). ويعتبر العاملين في هذه المنظمات مقيمين في البلدان التي تقع فيها هذه المنظمات اذا كانت اقامتهم لمدة سنة او أكثر. كذلك تعتبر الاجور والرواتب المدفوعة للعاملين لمدة سنة فأكثر في هذه المنظمات، اجورا ورواتبا مقيمة في الاقتصاد الذي يعمل فيه هؤلاء الموظفين .

البنوك المركزية الاقليمية :

تمثل هذه النوعية من البنوك مؤسسات مالية دولية تقوم بمهمة البنك المركزي لعدد من البلدان الاعضاء بتجمع اقليمي . ويتحدد لهذه البنوك مقر رئيسي بأحد البلدان ، وفروع في البلدان الاعضاء تعمل كبنوك مركزية وطنية ، والتي تعامل كوحدة مستقلة عن المقر وتقيم في البلد الذي تعمل به. وتستدعي المعالجة المحاسبية توزيع اصول وخصوم البنك المركزي الاقليمي على مختلف الفروع الوطنية بشكل يتناسب مع حصة كل مكتب وطني في اجمالي الاصول والخصوم لدى البنك الاقليمي .

مفهوم حدود الانتاج :

كما ان هناك مقومات لمفهوم الاقامة والمقيم ، كما لو تمت الاشارة اعلاه ، فان هناك مقومات ايضا ، لابد من توفرها ، لإدخال سلعه او خدمة معينه في دائرة الانتاج Production Boundary، وهذه المقومات هي : (SNA,1993,Para 6.15,P.123)

- التولد عن نشاط انتاجي
- الامتلاك لوحدة مؤسسية (افراد او مؤسسات)
- القبول للتداول
- استخدام مستلزمات للإنتاج
- مشاركة جهد بشري

ويمكن القول بشكل عام بان نظام 1993 يدخل كل السلع في دائرة الانتاج ، سواء المسوقة منها او غير المسوقة ، وفي أي قطاع . اما الخدمات فلا تدخل جميعها دائرة الانتاج واقتصر الامر على تلك الخدمات المتداولة ما بين الافراد والمؤسسات ، والتي ينتج عنها دخل (أي استبعاد الخدمات غير السوقية من دائرة الانتاج) . وذلك بسبب صعوبة تقييم النوع الاخير من الخدمات ، وليس بسبب عدم اهميتها (مثل خدمات رباب البيوت) . مع امكانية ادخال الخدمـــات المجانية في هذه الدائرة في حالة توفر بيانات التقييم الخاصة بهذه الخدمات. على أن يتم تناولها في حسابات تابعه Satellite Accounts . وفي حالة اعداد هذا النوع من الحسابات فسيكون لدى البلد المعني تقديرين لقيمة الانتاج (الاول مرتبط بالاطار المركزي للنظام، أي بدون الحسابات القومية التابعة، والثاني مرتبط بالمفهوم الموسع للانتاج الذي يشمل حسابات الاطار المركزي ، والحسابات التابعة) .

ولابد من الاشارة هنا بأن نظام 1993 ، وخلافا لنظام 1968 للحسابات القومية، قد ادخل الانشطة غير القانونية وغير الشرعية ضمن دائرة الانتاج كلما توفرت مقومات الانتاج المشار اليها اعلاه . وتبرز الحكمة من وراء ادخال هذه الانشطة ضمن دائرة الانتاج في ضرورة تساوي تقديرات الناتج المحلي الاجمالي وفقا لتقديرات القيمة المضافة ، والانفاق ، والدخل . وبعبارة اخرى ، فانه في حالة استبعاد الانشطة عند تقدير الناتج الاجمالي المحلي بطريقة القيمة المضافة ، فان ذلك سيؤدي الى عدم تساوي هذا الناتج مع الناتج المناظر المحتسب وفقا لطريقة الانفاق (والدخول ايضا) ، لان احصاءات الانفاق تشمل كافة اوجه الانفاق على مكونات الناتج الاجمالي المحلي ، بغض النظر عن مصدر دخل (قانوني او غير قانوني) الفرد او المؤسسة المنفقة . (انظر الشكل رقم 1 ادناه) .

شكل رقم (1)

حدود الانتاج وفقا لنظام 1993

Source : SNA, 1993, PP.123-127

3.1 تقييم الانتاج

1.3.1 قواعد عامه

لغرض الوصول الى مقارنات اقليمية و دولية سليمة لاداء الاقتصادات المختلفة فانه من الضروري الاتفاق على اسس موحدة لتقييم المعاملات في السلع والخدمات، والاصول والخصوم المالية ، وارصدة الاصول والخصوم . وكمبدأ عام فان نظام 1993، والاصدار الخامس يتفقان على التسعير باسعار السوق الفعلية بالنسبة للمعاملات، وعلى التسعير بالاسعار السائدة عند اعداد الميزانية العامة بالنسبة للاصول الخصوم. ويرتبط الانتاج بالمشروع Enterprise او المنشأة Establishment (أي الوحدة المنتجة)،وليس بالنشاط الانتاجي.

فالإنتاج الذي ينتج من قبل هذه الوحدة ولا يعرض للآخرين ، وانما يستهلك داخل هذه الوحدة لا يدخل ضمن الانتاج. وبعبارة اخرى ، يدخل ضمن الانتاج فقط تلك السلع والخدمات المنتجة داخل الوحدة المنتجة والمتاح استخدامها خارج المنشأة .وعندما يتضمن المشروع اكثر من منشأه فان ناتج هذا المشروع يمثل مجموع نواتج المنشآت التابعة لهذا المشروع. وعادة ما يسجل الناتج بعد الانتهاء من انتاجه ، وفي حالة فيما اذا كان الانتاج يستغرق وقتا اكثر من سنه فان قيمة المنتج في نهاية السنه تدخل تحت "اعمال تحت التنفيذ" .

ويمكن ان يتم انتاج السلع والخدمات تحت شكل او اكثر من الاشكال التالية :

- يباع مباشرة للآخرين بسعر اقتصادي .
- يقايض مع سلع او خدمات اخرى او أصولا و يقدم للعاملين كتعويضات عينية ، او يستخدم كمدفوعات في اشكال عينية اخرى .
- يدخل كمخزون لمنتج معين كخطوة سابقة لبيعه ، او مقايضته (علما بان المنتجات غير كاملة الصنع تدخل المخزون تحت اسم " اعمال تحت التنفيذ") .

- يرسل الناتج لمنشأة أخرى لاستخدامه كمدخلات وسيطة .
- الاحتفاظ بالناتج لغرض استهلاك المنتج الخاص او لتكوينه الرأسمالي .
- تقديم المنتجات بدون مقابل ، او بسعر غير اقتصادي ،لوحدات مؤسسية اخرى فردية او جماعية .

وعمليا ، قد يحدث أن يتم سحب سلع من مخزونات سلع منتجه في فترات سابقة ، لغرض بيعها او استخدامها لاغراض اخرى في فترة لاحقة . وطالما ان البيانات المحاسبية المتاحة لفترة محاسبية معينه تشير الى المبيعات او الاستخدامات الاخرى لهذه الفترة المعينة، لذلك لابد من طرح قيمة مثل هذه السحوبات ، المشار اليها اعلاه ، من قيمة المبيعات او الاستخدامات الاخرى للحصول على قيمة ناتج الفترة المعينة . وبناء على ذلك فانه من الضروري تسجيل قيمة التغير في المخزونات (الاضافة للمخزون-المسحوب من المخزون) ، وليس فقط اضافات المخزون ، أي ان قيمة الناتج = قيمة المبيعات او الاستخدامات الاخرى من السلع والخدمات زائدا قيمة التغيرات الاخرى في مخزونات السلع المنتجة كمنتجات .

2.3.1 تقييم الناتج :

يقسم نظام الحسابات القومية لعام 1993 الناتج الى ثلاث انواع ، وحسب ما هو موضح بالشكل (2) ادناه:

الشكل (2)

أنواع الناتــج

الانتاج ← خلق قيمة مضافة ← توزيع القيمة المضافة ← تغيرات في القيمة المضافة بسبب التحويلات النقدية والعينية ← الادخار ← تمويل العمليات الرأسمالية بالادخار ← إحداث تغييرات في الأصول والخصوم نتيجة العمليات الرأسمالية ← الوصول إلى ميزانية عمومية في آخر المدة

1.2.3.1 قياس الناتج السوقي:

- وهنا لابد ان نشير الى مكونات كل نوع من انواع الناتج المشار اليها اعلاه ، وطريقة قياس هذا المكون . وعليه فان مكونات الناتج السوقي يمكن حصرها بـ:

- المبيعات
- المقايضة
- التعويضات والمدفوعات العينية
- التغير في المخزون
- المبادلات ما بين منشآت نفس المشروع

المبيعات:

- تسعر المبيعات النقدية بالسعر الاساسي ، وكذلك يتم تحديد الذمم الدائنه Payables والذمم المدينه Receivables ، وبالسعر الاساسي Basic Price (الذي يتضمن تكلفة السلعه او الخدمه بدون الضرائب والاعانات) ، او بسعر المنتج Producer Price (الذي يتضمن تكلفة السلعه او الخدمه شاملا الضرائب والاعانات) . وعندما يتم دفع قيم المبيعات مقدما او كمتأخرات فان هذه القيم يجب ان لاتتضمن اية فوائد او نفقات اخرى متحققه للمنتج او المشتري، حيث تسجل هذه النفقات كمعاملات Transactions منفصلة.

المقايضة:

- تسجل المقايضه عندما تنتقل ملكية السلع والخدمات ، وتسجل بالسعر الاساسي الذي يمكن ان تباع به السلع والخدمات في حالة بيعها بالسوق.

التعويضات والمدفوعات العينية :

- تسجل عند نقل ملكية السلع والخدمات او عندما يتم تقديم الخدمات للمشترين، وبالسعر الاساسي في حالة بيعها بالسوق.

التغيرات في مخزون النواتج :

- مخزون البضاعة الجاهزة الصنع : يحتسب مجموعة كل القيم الداخله في المخزون ناقصا كل القيم المسحوبة من المخزون، ناقصا قيمة الخسائر المتكررة في المخزون. علما بانه لابد ان يسجل الداخل والمسحوب من المخزون باسعار اوقات الدخول والسحب (اسعار مختلفة لازمان مختلفة) .

- اعمال تحت التنفيذ: ومن المشاكل هنا صعوبة التمييز ما بين المخزونات الكامله جزئيا من التشييدات والتكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي . وطالما ان التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي ينفذ من قبل مستخدمي الاصول الثابته، لذلك فان هذا التكوين لايمكن تسجيله حتى تتم نقل ملكية الاصول من المنتجين الى المستخدمين. ولا تحدث عملية النقل، اعتياديا، الا بعد الانتهاء من عملية الانتاج. اما في حالة المباني او التشييدات Buildings or Structures فنحن امام حالتين : حالة وجود عقد بيع موقع مقدما، فان نقل الملكية يمكن ان يحدث على مراحل كلما تحققت قيمة للمباني والتشييدات. ويمكن ان يتم الاعتماد على الاقساط التي يدفعها المستخدم او المشتري لتحديد قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الاجماليالمحوله للمشتري. اما في حالة عدم وجود عقد فان الناتج المنتج يجب ان يعامل كاضافة الى المخزون لدى المنتج، أي اعمال تحت التنفيذ ، بغض النظر عن حجم التشييدات والمباني المنجزه .

المبادلات ما بين منشآت نفس المشروع:

- لا تسجل السلع والخدمات المنتجه والمستهلكه كجزء من الناتج او الاستهلاك الوسيط لمنشأة معينة، بسبب عدم التحديد المنفصل لهذه السلع والخدمات. اما السلع المنتجه في المنشأه وتم الاحتفاظ بها كمخزون حتى نهاية المدة فلابد أن تسجل كجزء من الناتج بغض النظر عن استخدامات هذه السلع اللاحقة. فاذا ما استخدمت في نفس المنشأه فيجب أن تسجل تحت اعمال تحت التنفيذ"، وهو الامر الذي يتضمن عدم تسجيلها كسلع استهلاك وسيط في الفترة التي سحبت من المخزون. اما بالنسبة للسلع والخدمات، وكذلك التكوين الرأسمالي، التي تنتجها منشأة وتستخدمها منشأة اخرى منتمية لنفس المشروع فتقيم بالاسعار الأساسية بالنسبة للمنتج، وبالاسعار الاساسية زائدة تكاليف النقل بالنسبة للمشتري.

2.2.3.1 قياس الناتج المستخدم للاستهلاك الذاتي:

- وهنا يتم التمييز ما بين السلع والخدمات :
- السلع : تقيم بالاسعار الاساسية التي كان يمكن ان تباع بها هذه المنتجات بالسوق اذا لم تستهلك ذاتيا ، ويجب أن تسجل لحظة انتاجها . اما في حالة عدم وجود منتج مشابه ، فيجب الاعتماد على احتساب مكونات تكاليف انتاج هذه السلع ، وهي :
  - تعويضات
  - الاستهلاك الوسيط
  - العاملين
  - اهتلاك رأس المال الثابت
  - ضرائب (ناقصا الاعانات) على الانتاج

- الخدمات : بعد ان يتم استبعاد الخدمات المنتجة من قبل بعض اعضاء القطاعات العائلية والمستخدمه من قبل اعضاء آخرين بهذه القطاعات (لكونها لاتدخل ضمن حدود الانتاج) ، نكون امام نوعين من الخدمات المنتجة لاغراض الاستهلاك الذاتي، والمطلوب تقييمها وتسجيلها:

- الخدمات المنتجة من قبل عمالة محلية مؤجره او مدفوعة الثمن، مثل الخدم، الطباخين، والبستانية المحليين، وهؤلاء يعاملون كمستخدمين لمشروعات شبه منظمه والتي تدار من قبل المسؤول عن القطاع العائلي. وفي هذه الحالة يتم استبعاد كافة الاستهلاكات الوسيطه والتكوين الرأسمالي المتحققه اثناء الانتاج. على ان تساوي قيمة هذه الخدمات المنتجه تعويضات العاملين (بما فيها التعويضات العينية مثل الاكل والاقامة)، وتسجل تحت بند "الانفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي".
- خدمات الساكنين باملاكهم: يعامل هؤلاء الساكنين نفس معاملة مالكي المشروعات غير المنظمه التي تنتج الخدمات السكنية المستهلكة من قبل نفس القطاعات العائلية . وتقيم خدمات هذه المساكن من خلال القيمة الايجارية للسكن المشابه بالسوق. وتسجل هذه القيمة تحت بند "الانفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي".

3.2.3.1 تقييم الناتج غير السوقي:

- كما اشير سابقا فان الحكومة او الهيئات التي لا تهدف للربح قد تتعامل في انتاج هذا النوع من المنتجات غير السوقية بسبب فشل السوق او لاعتبارات اجتماعية. ويسجل هذا النوع من المنتجات عند انتاجه، وهو نفس تاريخ التسليم في حالة انتاج الخدمات غير السوقية. وطالما انه ليس هناك سعر مشابه لهذه السلع والخدمات، وحتى في حالة وجود مثل هذا السعر (التعليم والصحة مثلا) فان هناك اختلاف في النوعية، لذلك عادة ما تقيم المنتجات غير السوقية من خلال تقييم بنود تكاليف انتاجها (الاستهلاك الوسيط ، وتعويضات العاملين ، واهتلاك رأس المال ، والضرائب ناقصا الاعانات على الانتاج) . ويفترض دائما قيمة صفرية لفائض التشغيل الخاص بانتاج هذا النوع من السلع والخدمات غير السوقية المنتجه من قبل الحكومه والهيئات التي لا تهدف للربح.

- وفي حالة انتاج الوحدات المؤسسية الحكومية او الهيئات التي لا تهدف للربح لمنتجات سوقية ، وغير سوقيه في آن واحد ، فيقترح الفصل ما بين النوعين من المنتجات ، كلما كان ذلك ممكنا . وبشكل عام ، ولأغراض التقييم، فانه يتم تسجيل قيم الناتج السوقي من خلال عوائد المبيعات السوقية ، اما الناتج غير السوقي فيسجل كفارق ما بين مجموع الناتج ، وقيم الناتج السوقي .

3.3.1 قواعد تسجيل وتقييم ناتج الصناعات : حسب ISIC:

1.3.3.1 الزراعة ، والغابات والصيد :

- لابد اولا من التذكير بأن نمو المحاصيل، والاشجار، والثروة الحيوانية، والمنظمه والمداره من قبل الوحدات المؤسسية يعتبر كعملية انتاجية Production of Process من وجهة النظر الاقتصادية ولا يجب ان ينظر للنمو باعتباره عمليه طبيعيه بحته خارجه عن نطاق حدود الانتاج.
- وقياس الناتج الزراعي والغابات والصيد يعتبر معقدا بسبب كون ان عملية الانتاج تستمر لفترات طويلة قد تستمر اشهر او سنوات. لذلك يعتبر نمو المحاصيل، والاخشاب، والثروة الحيوانية والاسماك لاغراض الغذاء ك " اعمال تحت التنفيذ". أي ان الناتج لم يصل الى المرحلة التي تؤهله للتسويق. وعند حصاد المحصول، وجني الاشجار، وذبح الماشيه فان العملية الانتاجية تعتبر قد اكتملت، ويتم تحويل " اعمال تحت التنفيذ "الى" بضاعة تامة الصنع" جاهزه للبيع او الاستخدام الآخر.

- معنى ذلك ان ناتج القطاع الزراعي والغابات والصيد يمكن ان يقاس بنفس الطريقة المطبقه مع انماط الانتاج التي تستلزم فترات طويلة للاكتمال ، وهذه الطريقة تستدعي تقدير قيمة المبيعات زائدا الاستخدامات الاخرى زائدا التغيرات بالمخزونات شاملا الاضافات الى "اعمال تحت التنفيذ" .
- كما يجب أن يسجل الناتج باعتباره منتجا بشكل مستمر طوال فترة الانتاج، وليس في اللحظة التي تتم بها عملية الإنتاج (اي ليس في اللحظة التي تحصد بها المحاصيل او تذبح بها الماشيه مثلا) .

- وفي حالة افتراض ان العملية الانتاجية تستمر لعدة فترات (اشهر ، ارباع السنه ، او سنوات) قبل انمائها ، فيمكن قياس الناتج المنتج في كل فترة باعتباره "اعمال تحت التنفيذ" من خلال توزيع قيمة المنتجات الزراعية المنتهية الصنع (المحاصيل المجنية ، والحيوانات المذبوحه، ....) تناسبيا مع التكاليف المتحققه في كل فترة. وفي هذا الصدر لابد من التمييز بين المزارع المنظمه Corporate Enterpris وغير المنظمه Unincorporated (حيث تنتشر الاخيره في اغلب القطاعات الزراعية). ويمكن في حالة المزارع الاولى (المنظمة) حساب الناتج تناسبيا مع التكاليف المتحققة في كل فترة بما فيها تعويضات العاملين . اما في حالة المزارع الثانية (غير المنظمه) فيمكن ان تشكل مدخلات العمل غير المدفوع الاجر، والمقدم من المالكين انفسهم، الجزء الكبير من التكاليف الحقيقية المتحققة.

- اما تخصص الناتج الجاهز الصنع لهذه المزارع (غير المنظمه) فيمكن أن يتم كالآتي: اولا، يتم تخصيص التكاليف الفعلية (الانفاق على البذور، والعقود، . . .) على الفترات التي تحققت بها هذه التكاليف .
- ثانيا، اما الجزء المتبقي من قيمة الناتج الجاهز الصنع ، الدخل المختلط الملموس Realized، فيوزع تناسبيا وفقا لساعات العمل المبذوله من قبل المالك او المالكين (وذلك على اساس تأشيري او مقرب) .
- ونحصل، بناء على ذلك، على قيمة المنتجات الجاهزة الصنع من خلال جمع قيم العناصر الثلاث التاليه:

- المنتجات النهائية المباعه او المقايضه والمقيمة بالاسعار الاساسية الجارية.
- الاضافات الى المخزون من المنتجات الجاهزة الصنع ، ناقصا المسحوبات ، مقيمه بالاسعار الاساسية الجارية.
- المنتجات الجاهزة الصنع المستخدمه من قبل منتجيها لاستهلاكهم النهائي ، مقيمه بالاسعار الاساسية الجارية .

- وعندما نقوم بتوزيع المنتجات المنتهية الصنع باعتبارها كاعمال تحت التنفيذ ، كما اشير اعلاه، فانه من الضروري ان نسجل الخفض الحاصل في "اعمال تحت التنفيذ" الحاصل في اللحظة التي يكتمل بها الانتاج وتتحول بها الاعمال تحت التنفيذ الى منتجات زراعة جاهزة الصنع. والا فان الناتج سيسجل مرتين. الاولى كاضافة الى اعمال تحت التنفيذ، والثانية كمبيعات. ويلغى الرقم السالب للخفض في اعمال تحت التنفيذ قيمة المنتجات الجاهزة الصنع المباعه او المقايضه او الداخله في المخزون. لذلك ليس هناك ناتجا مسجلا في اللحظة التي تتوقف بها العملية الانتاجية، حيث يتم تسجيل جميع هذه المنتجات سابقا كاضافات للاعمال تحت التنفيذ خلال فترة الانتاج.
- اما اذا ما تم الانتهاء من العملية الانتاجية خلال فترة واحده ، سنه مثلا ، فلا داعي لتوزيع الناتج باعتباره كاعمال تحت التنفيذ بالطريقة المشروحه اعلاه .

تقدير اعمال التنفيذ مقدما:

- قد يكون من الضروري ان تقدر قيمة "اعمال تحت التنفيذ" في القطاع الزراعي، والصناعات الاخرى ايضا، مقدما In Advance ، قبل ان تنجز العملية الانتاجية ، وقبل ان يتم التعرف على قيمة المنتج النهائي ، رغم ان اغلب الحسابات يتم اعدادها بعد انتهاء العمليات الانتاجية التي ترتبط بها هذه الحسابات . لهذا يقترح هنا ان تقدر اعمال تحت التنفيذ مؤقتا على اساس التكاليف المتحققة فعلا زائدا هامش لفائض التشغيل او الدخل المختلط ويمكن تقدير الدخل المختلط بالاعتماد على حجم العمل غير مدفوع الاجر.
- وطالما تم الحصول على القيم الفعلية للمنتجات النهائية فيمكن حينئذ احلال التقديرات الناتجه عن توزيع القيمه الفعلية للمنتجات النهائية، بالطريقة المشروحه سابقا، محل التقدير المؤقت.

- فاذا كانت نمو المحاصيل، مثلا، أي الاعمال تحت التنفيذ، قد تعرض للتلف قبل الجني ، فان التقدير المؤقت لقيمة هذه الاعمال يجب ان يعاد النظر فيه تنازليا، وقد يصل الى الصفر اذا كان ذلك ضروريا، حتى قبل ان يتم الانتهاء من الانتاج.

2.3.3.1 المكائن والعدد والتشييد:

- وتسري عليه نفس طريقة معالجة الانتاج الذي يستغرق فترة طويله كاعمال تحت التنفيذ لكل فترة زمنية كما هو مشار اليه في القطاع الزراعي. ولا بد من الاشارة هنا بانه في حالة توقيع عقد بيع مقدما لبناء او تشييد مبنى او بقية التشيدات التي تستمر اكثر من فترة محاسبيه ، فان ناتج كل فترة يعالج كمبيعات للمشتري في نهاية الفترة ، بدلا من ان يعالج كاعمال تحت التنفيذ . ويعني ذلك ان الناتج المنتج من قبل مقاول التشييد يعامل كأنه مباع للمشتري على مراحل، حيث يعتبر المشتري المالك القانوني للناتج. ولذلك فهذا الناتج يسجل كتكوين رأسمالي ثابت اجمالي للمشتري وليس اعمال تحت التنفيذ للمنتج. وعندما يحل موعد دفع المرحله الانتاجية المعنيه، فان قيمة الناتج يمكن ان تقرب بحيث تكون مساويه لمبلغ هذه الدفعه. اما في حالة وجود عقد بيع فان الناتج المنتج بشكل غير كامل كل فترة يجب ان يسجل كاعمال تحت التنفيذ .

3.3.3.1 النقل والتخزين:

- النقل: يقاس ناتج النقل بالمبالغ القابله للاستلام او المتحصله لقاء نقل السلع والافراد . ويعتبر علم الاقتصاد ان السلعه في موقع معين تختلف نوعيا عن نفس السلعه في مكان آخر. لذلك فان عملية النقل من مكان لآخر تعتبر عملية انتاجية حتى ولو لم تتغير السلعه. ويمكن ان يقاس حجم خدمات النقل بمؤشرات مثل طن/كيلومترات ، او مسافر/كيلومترات.
- التخزين: يمكن ان يعتبر التخزين كعملية تحول خلال الزمن بدلا من خلال المكان ، كما هو مع النقل . ويقاس حجم خدمات التخزين بمؤشرات مثل المكان Space / الايام . مع الاخذ بنظر الاعتبار العوامل التي تؤثر نوعية السلعه المخزنه .

التخزين وقياس التغيرات في المخزونات:

- يمكن أن تتغير اسعار السلع خلال فترة تخزينها بسبب ثلاث عوامل هي :
  - يمكن ان تتحسن او تتدهور نوعية السلعه المخزنه مع مرور الوقت.
  - يمكن ان تكون هناك عوامل موسميه تؤثر على العرض من او الطلب على السلعه، والذي يقود الى تغيرات منتظمه او قابله للتنبؤ في السعر مع الوقت ، رغم عدم تغير الخصائص المادية للسلعه المخزنه.
  - يمكن ان يكون هناك تضخم او عوامل اخرى قد تقود الى التغير بسعر السلعه المخزنه رغم عدم تغير خصائصها المادية.

- في حالة عدم وجود تضخم فان الفرق ما بين سعر السلعه المخزنه عند تخزينها وسعرها عند سحبها يمثل القيمة الاضافية للناتج بسبب التخزين . وفي حالة وجود تضخم فان ذلك سيولد مكاسب حيازه اسميه وحقيقية.
- الا انه ، وللاغراض العملية ، يصعب فك ارتباط الآثار المختلفة التضخمية من غير التضخمية . فمثلا في حالة تخزين سلعه كالنبيذ ، الذي تزيد قيمته مع طول فترة التخزين ، ومع وجود تضخم ، فان السلعه الداخلة في التخزين يمكن اعتبارها كاعمال تحت التنفيذ اذا كان الانتاج مستمر خلال فترة تخزينه . والزيادة في قيمه النبيذ اثناء تخزينه يجب ان تعامل كاعمال تحت التنفيذ، أي كاضافة للناتج، وليس كزيادة سعرية.

- وطالما ان السلعه التي تدخل التخزين ليست هي نفس السلعه التي تخرج منه لذلك فان القواعد المحاسبية المرتبطة بتسجيل التغير في قيمة السلعه المخزنه يجب ان تدار بالشكل الذي لا يسجل فقط قيمة السلعه الداخله في التخزين (اعمال تحت التنفيذ) بل يسجل بالاضافة الى هذه القيمة تلك القيمة الجدية التي اكتسبتها السلعه اثناء فترة تخزينها (أي قيمة اعمال تحت التنفيذ + القيمة الجديدة المكتسبه بفعل التخزين) . أي ان ناتج السلعه الذي يعزي الى فترة التخزين يقيم من خلال سعر السلعه عندما سحبت من المخزون ناقضا سعرها عندما دخلت التخزين.

- ويجب ان تعالج التغيرات الموسمية بالاسعار بسبب التغيرات بالطلب والعرض خلال الزمن بنفس الطريقة .
- فلنفترض ان هناك سلعه زراعية تم حصدها واودعت المخازن ، ويتم بيعها بالتدريج خلال فترة 12 شهر. ولنفترض ان سعر هذه السلعه قد زاد بسبب الندره. وفي ظل عدم وجود تضخم فان هذه الزيادة السعرية (خلال فترة التخزين) يجب ان تفسر كمقياس لقيمة للاضافة في اعمال تحت التنفيذ .
- اما بالنسبة للسلع المصنعه فالغالب انها لا تتعرض لمثل هذه التغيرات في العرض والطلب ولا لنضج السلعه خلال فترة التخزين. لذلك فان زيارات اسعار مثل هذه السلع اثناء فترة التخزين يمكن تعامل كاضافات لاعمال تحت التنفيذ .

4.3.3.1 تجارة المفرد والجملة :

- رغم ان هذه القطاعات تشتري وتبيع السلع الا السلع المشتراه لا تعتبر جزء من استهلاكها الوسيط عندما تباع مره اخرى مع معالجات بسيطه مثل الفرز والتصنيف ، والتنظيف والتعبئة ، . . .الخ . وينظر لهذه القطاعات (الجمله والمفرد) على انها تعرض الخدمات وليس السلع للزبائن من خلال التخزين والعرض في اماكن مناسبه لسهولة الاختيار.

- ويقاس ناتج هذه القطاعات من خلال مجموع قيمة الهوامش التجارية التي تفرضها على السلع المشتراه لغرض إعادة البيع . ويعرف الهامش التجاري بانه الفرق ما بين السعر الفعلي او المقدر على السلع المشتراه لغرض اعادة البيع ، والسعر الذي كان يجب ان يدفع من قبل الموزع لاحلال السلع عند بيعها او التصرف بها تصرفا آخرا غير البيع . ويمكن ان تكون بعض الهوامش على بعض السلع ذات قيمة سالبه اذا كان يجب تخفيض اسعار هذه السلع . كما يجب ان يكون هذا الهامش سالبا على السلع التي لم تباع لاعتبارها كفاقد او بسبب سرقتها . وعمليا يتم تحديد ناتج هذه القطاعات كالآتي :

قيمة الناتج = قيمة المبيعات بما فيها المبيعات بسعر مخفض

+ قيمة بقية استخدامات السلع المشتراه لاغراض اعادة البيع

– قيمة السلع المشتراه لغرض اعادة البيع

+ قيمة الاضافات للمخزونات من السلع المشتراه لاعادة بيعها

– قيمة السلع المسحوبه من المخزونات من السلع المخزنه لاعادة بيعها

– قيمة الخسائر المتكرره بسبب المعدل الطبيعي للفاقد، والسرقه، والاضرار الطارئه.

5.3.3.1 التأجير التشغيلي:

- يطلق على نشاط تأجير ماكينه أو آله لفترة محدده من الزمن ، بحيث تقل عن العمر المتوقع لخدمة هذه الآله او الماكينه ، لفظ التأجير التشغيلي Operating Leasing . ويمثل هذا التأجير احد اشكال الانتاج الذي يتم بناء على تقديم خدمه من قبل المالك (المؤجر) الى المستخدم (المستأجر) ، وتقيم (أي الخدمه) بواسطة القيمة الايجارية المدفوعه . وهنا يجب التفريق ما بين التأجير التشغيلي، والتأجير المالي Financial Leasing ، الذي لا يعتبر بحد ذاته كعملية انتاجية ، بل وسيلة من وسائل تمويل حيازة اصول ثابتة . ويمكن تمييز التأجير التشغيلي من خلال الخصائص التالية :

خصائص التأجير التشغيلي

احتفاظ مؤجر الآلات والعدد بمخزون منها، وبمواصفات جيده للعمل، والتي يمكن تأجيرها حسب طلب المستأجر، او اعلام المؤجر رغبه المستأجر بالتأجير قبل فترة.

يمكن تأجير الآلة او العدة لفترات متعددة من الاوقات، ويمكن للمستأجر ان يجدد فترة التأجير عند انتهائها. ويمكن للمستأجر ايضا ان يستأجر نفس الآلة بمناسبات متعددة، مع عدم تأجير المستأجر لهذه الآلة او العدة طيلة عمرها في الخدمة

مسؤولية المؤجر الدورية عن صيانة وتصليح العدة او الآلة، كجزء من الخدمات التي يقدمها للمستأجر. ويجب أن يكون المؤجر متخصصا في مجال العدد والآلات التي يؤجرها خاصة في العدد المعقدة مثل الكومبيوتر، حيث لا يمتلك المستأجر الدراية الكافية بصيانة هذه العدد. كما يمكن للمؤجر ان يستبدل الآلة او العدة المؤجرة في حالة تعطلها كليا

- ويمكن ان تمتد خدمة المؤجر لتغطي النواحي المرتبطه بالسلامه والامان للآله.

ومن الاسباب التي تشجع اللجوء للتأجير التشغيلي هي النتائج المالية المرتبطة بالميزانية العامه وقائمة التدفق النقدي والوضع الضريبي للمستأجر.

6.3.3.1 التأجير التمويلي:

- وكما اشير اعلاه فان هذا النوع من التأجير ، خلافا للتأجير التشغيلي ، لا يعتبر بحد ذاته عملية انتاجية ، بل كبديل للاقراض بهدف حيازه المكائن والعدد . فالتأجير التمويلي هو عقد ما بين المؤجر الذي يشتري الآله او العده ويضعها تحت تصرف المستأجر ، ويتعهد المستأجر بدفع ايجارات تمكن المؤجر ، خلال فترة العقد ، من استرداد كافة تكاليفه بما فيها الفوائد . ويمكن تمييز هذا النوع من التأجير التمويلي من حقيقة تحويل كافة مخاطر ومكاسب الملكية من المالك القانوني للسلعه (المؤجر) الى المستخدم (المستأجر) . ويمكن القول بان نقل ملكية هذه السلعه او الآله حاصل من المؤجر للمستأجر، رغم الملكية القانونية للمؤجر على الاقل حتى انتهاء العقد حيث يتم نقل الملكية قانونيا الى المستأجر. ويعالج النظام الجديد للحسابات القومية لعام 1993 المؤجر وكأنه قد منح قرضا للمستأجر بحيث يتمكن هذا المستأجر من تمويل حيازه الآله او العده. في حين تعالج الايجارات المدفوعه باعتبارها تغطي قيمة اصل القرض وفوائده .

- ومرة اخرى فان الفرق ما بين النوعين من التأجير هو أن التأجير التشغيلي عباره عن عملية انتاجية، في حين ان التأجير المالي هو طريقة يتم خلالها توجيه الاموال من المقرض الى المقترض. ورغم وجود بعض الخدمات التي يقدمها المؤجر للمستأجر في حالة التأجير المالي، الا انها قليله ومتواضعه ولا تمثل احد خصائص هذا التأجير.

7.3.3.1 تقييم انتاج القطاعات المالية:

- فيما يتعلق بالبنوك هناك نوعين من الخدمات المصرفية . النوع الاول : هو الذي تتقاضى عليه البنوك أجر مباشر (الخدمات المصرفية) . اما النوع الثاني فلا يرتبط بتقاضي اجور عنه . فعلى سبيل المثال عندما يتم ايداع مبلغ معين بالبنك فلا يتم تقاضي اجور مقابل عملية الايداع ، ونفس الشيء لايتم تقاضي اجور عند السحب من الودائع . على ان يدفع البنك فوائد لقاء هذه الودائع (فوائد مدنيه) . وعندما يتم الاقتراض تدفع فوائد من قبل المستفيد لقاء القرض (فوائد دائنه) حيث تكون الفوائد الدائنه أكبر من الفوائد المدينه . ويمثل الفرق ما بين سعري الفائدة انتاج الخدمة المصرفية للبنك .

- وبالإضافة الى انتاج الخدمة المصرفية، هناك نوع آخر من الانتاج المصرفي المعبر عنه بقيمة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك مقابل اجر معين (النوع الاول المشار اليه اعلاه) . أي ان قيمة الخدمات المصرفية يعادل الفرق ما بين الفوائد المدنيه والعوائد، زائدا الاجور المباشرة لقاء الخدمات المصرفية. وفي حالة وجود دخل من استثمارات الودائع فان هذا الدخل يضاف ايضا، ويعتبر جزء من قيمة الخدمات المصرفية . وبصياغة أخرى فان:

قيمة انتاج الخدمات المصرفية (المحتسبه) = الفوائد المتحصلة من عملية اقراض الودائع

+ دخول استثمارات الودائع – الفوائد المدفوعة

للودائع

قيمة انتاج الخدمات المصرفية = قيمة انتاج الخدمات المصرفية المحتسبة + قيمة الخدمات

المصرفية مقابل اجر مباشر

القيمة المضافة للخدمات المصرفية = قيمة انتاج الخدمات المصرفية – مستلزمات الانتاج

- ولابد من الملاحظة هنا بأن عوائد البنك المتأتية من استثمارات رؤوس امواله (الاسهم)، وليس الودائع، لا تعتبر جزء من انتاج البنك، لأن البنك لم يقم بإنتاج هذه العوائد، وتعامل بدلا من ذلك كدخل ملكية، وليست دخل انتاج.
- اما فيما يتعلق بشركات التأمين فهي الاخرى تتعامل بأموال الغير، كما هو الحال بالبنوك. فهذه الشركات تستلم اقساط من المؤمن عليهم، وتدفع تعويضات في حالة الحوادث او انتهاء فترة التأمين. وتفوق قيمة الأقساط قيمة التعويضات. والفرق بينهما يعادل قيمة الخدمة التأمينية. ويمكن احتساب قيمة الانتاج، والقيمة المضافة بهذه الشركات كالتالي:

قيمة انتاج الخدمات التأمينية = الاقساط المحصلة – التعويضات المدفوعة + التغير في الاحتياطي

(او ما يطلق عليه الاحتياطيات الفنية التي تحددها شركات

التأمين عند تحديد الأقساط) .

القيمة المضافة لشركات التأمين = قيمة انتاج الخدمات التأمينية – مستلزمات الإنتاج

8.3.3.1 صناديق التقاعد المستقلة:

- وتعتبر هذه الصناديق مستقله (أي وحده مؤسسية مستقله) انشأت بغرض توفير رواتب تقاعديه لمجموعة من العاملين المنظمين والمدارين من قبل اصحاب الاعمال بالقطاع الخاص او العام ، او بشكل مشترك ما بين العاملين واصحاب العمل. ولايدخل هنا الضمان الاجتماعي المدار اساسا او كلية من قبل الحكومة. ويقيم انتاج هذا النوع من الصناديق بنفس الطريقه المشار اليها في حالة شركات التأمين ماعدا استخدام لفظ "مساهمات"، "ومنافع" بدلا من "الاقساط المحصلة" ، و"التعويضات المدفوعه" تباعا. اما صناديق التقاعد التي تديرها الحكومه بشكل او اساسي فان انتاجها يقيم كالتالي:

الانتاج = الاستهلاك الوسيط شاملا المصاريف الادارية + تعويضات العاملين + اهتلاك رأس المال الثابت

9.3.3.1 الكتب والبحث والتطوير:

- تعالج الكتب وفق النظام الجديد للحسابات القومية لعام 1993 باعتبارها كإنتاج، أي باعتبار الكتاب كأصل ثابت، ثم يقدر العائد المتوقع من هذا الاصل خلال عمره. وفي حالة بيع الكتاب فيعادل المبلغ المدفوع للمؤلف او المخترع قيمة الانتاج.
- اما في مجال انشطة البحث والتطوير فإنها يعتمد على عدة حالات: اولا، اذا انجزت من قبل منتجون سوقيون فتقيم على اساس الاسعار الأساسية، وفي حالة صعوبة ذلك فتقدر على اساس تكلفتها الاجمالية. ثانيا، اذا انجزت من قبل شركة تجارية فتقيم على اساس عائد المبيعات او قيمة العقد. ثالثا، اذا انجزت من هيئات لا تهدف للبرح باعتبارها منتجات غير سوقيه فتقيم على اساس تكلفتها الاجمالية.

4.1 تحديد دائرة الاصول الرأسمالية:

- كما هو الحال مع الانتاج فان هناك دائرة للأصول الرأسمالية. وحتى يمكن ان يكون الاصل رأسماليا لابد ان تتوفر فيه المعايير التالية:
  - ان يكون مملوكا لوحده مؤسسية او تنظيمية
  - من المتوقع ان يدر هذا الاصل دخلا لأكثر من سنة
- ويوضح الشكل (3) ادناه انواع الاصول الرأسمالية التي تتضمنها حدود الاصول المقترحة في نظام الحسابات القومية لعام 1993 .

الشكل (3)

تقسيم الاصول الرأسمالية

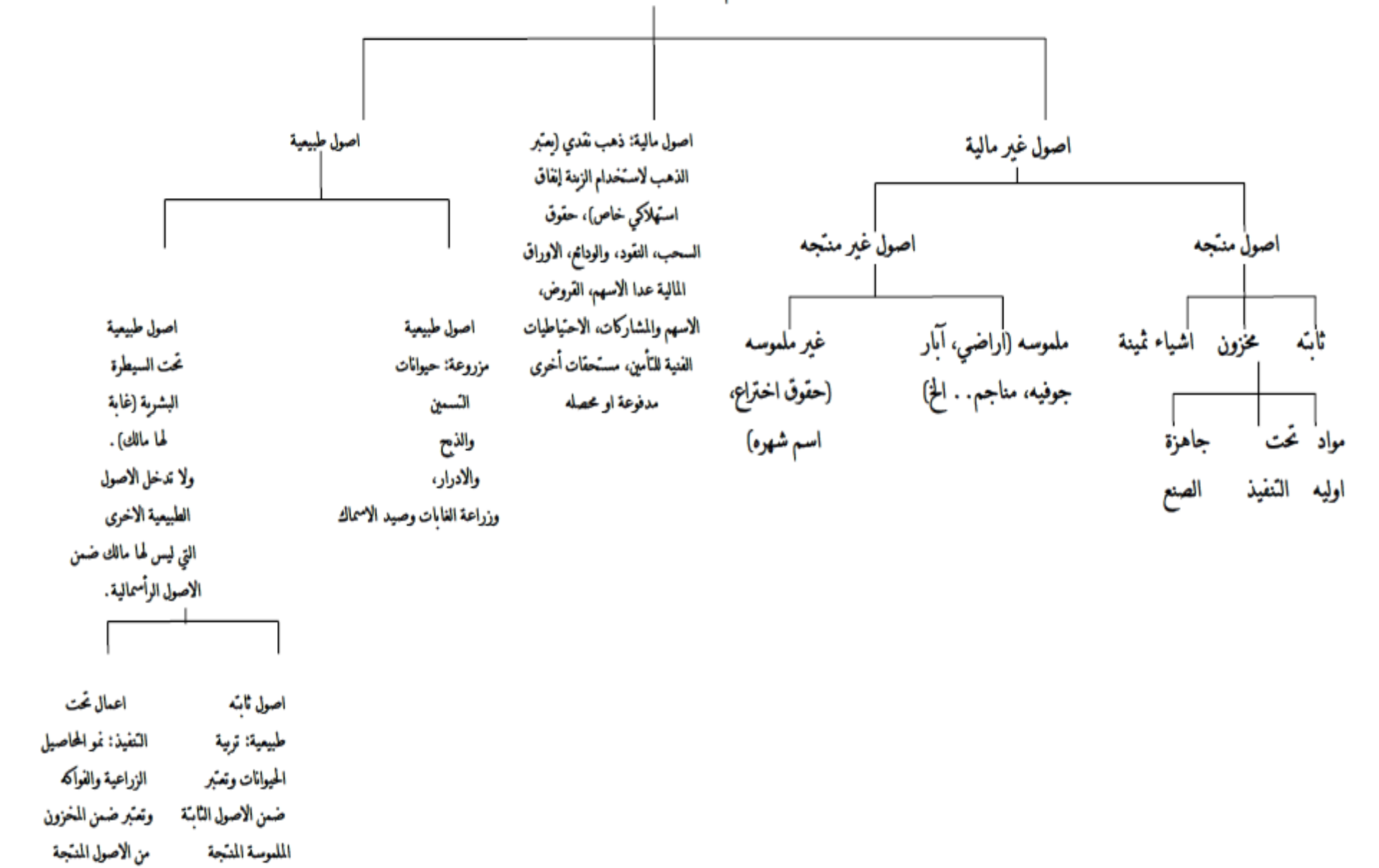

- علما بان الانفاق العسكري يعالج على انه تكوين رأسمالي في حالة وجود شبيه مدني له (مثل الشقق، والمباني العسكرية، والطرق التي يستخدمها العسكريين والمدنيين) . ويعالج كانفاق استهلاكي نهائي حكومي في حالة عدم وجود شبيه (دبابات ، صواريخ، ..) .
- كما تعتبر نفقات الاستكشاف في الشركات البترولية على انها تكوين رأسمالي يتم اهتلاكها خلال فترات لاحقة. كما يعالج البحث والتطوير على انه تكوين رأسمالي رغم عدم الاتفاق الكامل على هذه المعالجة ، حيث يعتبرها البعض استهلاكا وسيطا .
- اما عن كيفية تسجيل الاصول فلا يبدو ان هناك مشكلة في الاصول التي يستغرق انتاجها اقل من سنه حيث تسجل كانتاج ، واصل رأسمالي في نفس السنه المالية. اما اذا استغرقت اكثر من سنة فان الشكل التالي يوضح طريقة التسجيل حسب الحالة:

تسجيل أصل رأسمالي يستغرق انتاجه أكثر من سنه محاسبية

تعاقد الشركة المنتجة للأصل (أ) على بيعه للشركة (ب): يعتبر الاصل انتاجا للشركة (أ) لسنوات معينه. فاذا انتجت هذه الشركة (20%) من قيمة الاصل في السنة الاولى فتسجل القيمة المناظرة كإنتاج لدى الشركة (أ) وأصل لدى الشركة (ب)، ويسجل ضمن "اعمال تحت التنفيذ" لعدم اهتلاكه لحد الآن. علما بأن تقدير النسبة المنجزة من قيمة الاصل تقدر حسب الاقساط المحصلة

في حالة عدم تعاقد الشركة المنتجة (أ) على البيع (انتاج بدون بيع) فان قيمة الاعمال المنجزة في كل سنة محاسبية تعتبر انتاج، وتعالج ضمن "اعمال تحت التنفيذ". وعند انجاز الاصل، وعدم بيعه، فيسجل كمخزون ضمن "بضاعة جاهزة الصنع".

في حالة استخدام الاصل لأغراض ذاتية فيعالج كإنتاج، وكتكوين رأسمالي ضمن "اعمال تحت التنفيذ". وبعد الانتهاء من انتاج الاصل تحول القيمة للأصول الثابتة.

- وكقاعدة عامة يتم تسجيل الاصول بقيمتها السوقية عند اعداد الميزانية العمومية. وفي حالة عدم توفر مثل هذه القيمة فيتم استخدام الايرادات المتوقعة المخصومة خلال عمر الاصل. ونفس الشيء بالنسبة للخصوم، أي حسب القيمة المطلوب دفعها عند اعداد الميزانية العمومية (فالذهب، مثلا، يقيم بسعر التداول، وحقوق السحب الخاصة بسعرها لدى صندوق النقد الدولي، والنقود بقيمتها الاسمية، والودائع بقيمتها الاسمية ايضا ، والاوراق المالية بالقيمة السوقية (أي التبادليه) وليس بسعر الاصدار، والقروض بالقيمة الملتزم بدفعها ، والاسهم بقيمتها التبادلية، . . .) .
- ويقترح نظام الحسابات القومية لعام 1993 ادراج المخزون لدى الحكومة ضمن التغير في المخزون ، وذلك بسبب القيمة المتزايدة لهذا المخزون وعدم امكانية اهماله كما هو الحال سابقا من حيث الاحاطة فقط بمخزون قطاع الاعمال.

2. المعاملات:

كما أشرنا في المقدمة فإن هناك الملايين من التعاملات التي تحصل يومياً في الحياة الاقتصادية. وينظر النظام الجديد للمعاملات المتحققة في اقتصاد معين وفقا لطبيعة المعاملة. وبناء على ذلك يصنف هذا النظام المعاملات إلى :

أولاً :التدفقات :

أ. معاملات السلع والخدمات (النواتج) ويرمز لها بالرمز (**P**) . ويقع تحت هذا النوع من المعاملات (7) أنواع رئيسية: الناتج (**P1**)، والاستهلاك الوسيط (**P2**)، والانفاق الاستهلاكي النهائي (**P3**)، الاستهلاك النهائي الفعلي (**P4**)، والتكوين الرأسمالي الإجمالي (**P5**)، والصادرات من السلع والخدمات (**P6**)، والواردات من السلع والخدمات (**P**) . بالإضافة إلى التفصيلات الفرعية لكل معاملة من هذه المعاملات.

ب. المعاملات التوزيعية، ويرمز لها بالرمز (D). ويقع تحت هذا النوع من المعاملات (9) معاملات رئيسية : تعويضات العاملين (D1)، والضرائب على الانتاج والواردات (D2)، والإعانات (D3)، ودخل الملكية (D4)، والضرائب الجارية على الدخل والثروة ... الخ (D5) والمساهمات الاجتماعية والمنافع (D6)، والتحويلات الجارية الأخرى (D7)، والتعديلات لأغراض التغير في حقوق القطاعات العائلية في صناديق التقاعد (D8)، والتحويلات الرأسمالية (D9). بالإضافة إلى التفصيلات الفرعية لكل معاملة من هذه المعاملات.

جـ. المعاملات في الأدوات المالية (F)، ويقع تحت هذه المعاملات (7) أنواع رئيسية : الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (F1)، والعملة والودائع (F2)، والأوراق المالية ماعدا الأسهم (F3)، والقروض (F4)، والأسهم الحصص الأخرى (F5)، واحتياطيات التأمين الفنية (F6)، والحسابات الأخرى القابلة للاستلام أو الدفع (F7) . بالإضافة إلى التفصيلات الفرعية لكل معاملة من هذه المعاملات.

د. القيود التراكمية الأخرى (K). ويقع تحت هذه المعاملات (7) أنواع من المعاملات: اندثار رأس المال الثابت (K1)، وحيازة صافي الأصول غير المنتجة غير المالية (K2)، والظهور الاقتصادي للأصول غير المنتجة (K3)، والظهور الاقتصادي للأصول المنتجة (K4)، والنمو الطبيعي للموارد البيولوجية غير المزروعة (K5)، والاختفاء الاقتصادي للأصول غير المنتجة (K6)، وخسائر الكوارث (K7). بالإضافة إلى التفصيلات الفرعية لكل معاملة من هذه المعاملات.

هـ. بنود الموازنة (B) . ويقع تحت هذه البنود (13) بند : القيمة المضافة (B1)، وفائض التشغيل (B2)، والدخل المختلط (B3)، ودخل التنظيم (B4)، ورصيد الدخول الأولية (B5)، والدخل القابل للانفاق (B6)، والدخل القابل للانفاق المعدّل (B7)، والادخار (B8)، وصافي الاقراض / الاقتراض (B9)، والتغيرات في صافي الثروة (B10)، والرصيد الخارجي للسلع والخدمات (B11)، والرصيد الخارجي للحساب الجاري (B12)، وصافي الثروة (B90). بالإضافة إلى التفصيلات الفرعية لعدد من هذه المعاملات.

ويوضح الشكل التالي تفصيلاً لمعاملات النظام الجديد .

التصنيف العام للمعاملات في النظام الجديد

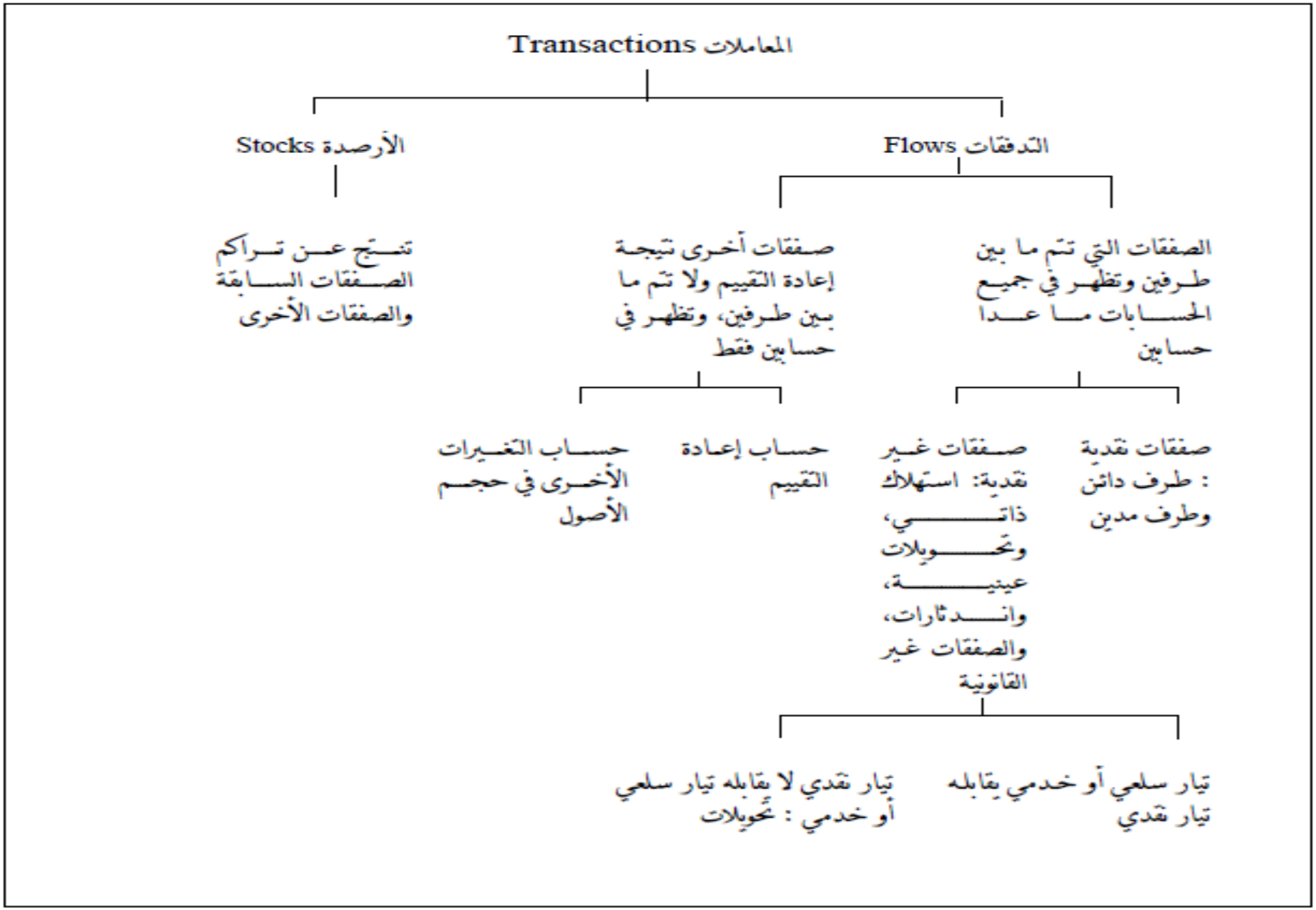

ثانياً: الأرصدة :

وتقسم الأرصدة إلى: (أ) أصول غير مالية (AN) وتتضمن بدورها الأصول المنتجة (AN1)، والأصول غير المنتجة (AN2). (ب) أصول/ خصوم مالية (AF) وتتضمن بدورها الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (AF1)، والعملة والودائع (AF2)، والأدوات المالية عدا الأسهم (AF3)، والقروض (AF4)، والأسهم وحقوق التملك الأخرى (AF5) واحتياطيات التأمين الفنية (AF6)، والحسابات الأخرى القابلة للاستلام أو الدفع (AF7). بالإضافة إلى التفصيلات الفرعية للعديد من هذه الأرصدة.

3. أسس التقييم: المنتجات السلعية والاستهلاك الوسيط السلعي

يوصي النظام الجديد باستخدام نوعين من الأسعار لتقييم النواتج أو المخرجات :

(أ) الأسعار الأساسية Basic Prices : ويعطي النظام الجديد الأولوية لهذه الأسعار والتي تعادل سعر المخرجات قبل إضافة وخصم الإعانات، أي: سعر المبيع – الضرائب على المنتجات + الإعانات على المنتجات.

(ب) أسعار المنتجين Producer Prices: ويوصي النظام الجديد باستخدامها في حالة عدم إمكانية استخدام الأسعار الأساسية. وتتضمن هذه الأسعار السعر الذي يحصل عليه المنتجون بما في ذلك الضرائب على المنتجات ما عدا ضريبة القيمة المضافة (Value Added Tax VAT) وأية ضرائب أخرى مستقطعة Deductible ، وأية هوامش للنقل والتجارة مضافة على الفاتورة، أي :

الأسعار الأساسية + الضرائب على المنتجات – الاعانات على المنتجات = أية ضرائب على القيمة المضافة وما شابهها من الضرائب المستقطعة.

علماً بأن ضرائب القيمة المضافة المستقطعة تعني الضريبة المدفوعة على مشتريات السلع والخدمات المزمع استخدامها لأغراض الاستهلاك الوسيط أو لأغراض إعادة المبيعات، والتي يسمح أن يستقطعها المنتج من مدفوعاته على شكل ضريبة مضافة للحكومة. أما ضريبة القيمة المضافة غير المستقطعة Non-Deductible فهي الضريبة المدفوعة من قبل المشترين وغير قابلة للاقتطاع من التزامات المنتج تجاه الحكومة على شكل مدفوعات ضريبة القيمة المضافة.

أما فيما يخص تقييم المدخلات فيقترح النظام الجديد استخدام سعر المشترين، الذي يشير إلى السعر المدفوع من قبل المشتري مستبعداً منه ضرائب القيمة المضافة المستقطعة وماشابهها، ويتضمن سعر المشتري للسلعة أي تكلفة للنقل مدفوعة بشكل منفصل من قبل المشتري لغرض إتمام عملية التسليم.

4. تقييم انتاج قطاعات أخرى

الهامش التجاري = المبيعات – المشتريات – مخزون آخر المدة + مخزون أول المدة

الانتاج الحكومي = الاستهلاك الوسيط + تعويضات العاملين + الضرائب على المنتجات + الاهتلاك

انتاج التجارة والتوزيع = المبيعات والمشتريات + التغير في المخزون من السلع المشتراة بغرض البيع – قيمة البضاعة التالفة والمسروقة

انتاج التخزين = قيمة السلع داخلة المخازن – قيمة السلع خارجة المخازن

انتاج البنوك = الفوائد المتحصلة – الفوائد المدفوعة + عوائد الخدمات الإدارية (مع استبعاد دخول ملكية الاستثمارات الخاصة)

انتاج شركات التأمين = الأقساط المحصلة + صافي الدخل من الاستثمارات – التعويضات المستحقة الدفع – التغير في الاحتياطيات

4. القواعد المحاسبية :

1.4 الموارد والاستخدامات :

يستخدم النظام الجديد مفهوم " الموارد Resources " في الحسابات الجارية حيث تظهر المعاملات التي تضيف قيمة اقتصادية للوحدة المؤسسية أو القطاع. فعلى سبيل المثال، تعتبر الرواتب والأجور (موردا) بالنسبة للقطاع المستلم لهم. وقد جرى العرف المحاسبي على كتابة " المورد " في الجانب الأيمن من الحساب، أو في أعلى الجدول إذا كان عرض الحساب عموديا . في حين تعتبر الرواتب والأجور (استخداما Use) بالنسبة للقطاع الذي دفع قيمة هذه الأجور والرواتب.

أما حسابات الميزانية العمومية فتعرض من خلال الخصوم وصافي الثروة (الفرق ما بين الأصول والخصوم) في الجانب الأيمن، والأصول في الجانب الأيسر.

وفي ظل التكامل ما بين حسابات الميزانية العمومية، وحسابات التراكم، فإن الجانب الأيمن من حسابات التراكم يطلق عليه مفهوم " التغير في الخصوم وصافي الثروة "، أما الجانب الأيسر فيطلق عليه " التغير في الأصول " .

وفي حالة المعاملات بالأدوات المالية فعادة ما يشار إلى التغيرات في الخصوم باسم " (صافي) المستحق على الخصوم "، أما التغيرات في الخصوم فعادة ما يشار إليها باسم " (صافي) الحيازة من الأصول المالية ".

2.4 القيد المزدوج والمربع:

كما هو الحال في الحسابات المالية فإن المحاسبة الاقتصادية للوحدة أو القطاع تعتمد على مبدأ القيد المزدوج Double Entry. أي أن كل معاملة يجب أن تسجل مرتين. المرة الأولى كـ " مورد " (أو تغير في الخصوم)، والمرة الثانية كـ " استخدام " (أو تغير في الأصول). على أن يتساوى مجموع الموارد أو التغيرات في الخصوم مع مجموع الاستخدامات أو التغيرات في الأصول، وهو الأمر الذي يسمح بإمكانية التحقق من اتساق الحسابات. أما التدفقات Flows الاقتصادية التي لا تمثل معاملات Transactions فلها ما يقابلها، بالشكل مباشر، كتغيرات في صافي الثروة.

ولتوضيح القيد المزدوج في الحساباتِ القومية لنفترض أن القطاعات العائلية اشترت، على الأجل On Credit، سلعاً استهلاكية. وعليه، فإن هذه المعاملة ستظهر مرتين. الأولى كاستخدام تحت معاملة " الإنفاق الاستهلاكي النهائي "، والثانية، كمورد تحت القروض في جانب " المستحق على الخصوم ".

أما في الحالة التي يتم بها دفع هذه المشتريات نقداً فإن طريقة التسجيل تعتبر أكثر سهولة. حيث يستمر قيد الاستخدام تحت " الإنفاق الاستهلاكي النهائي "، أما قيد المورد فيعبّر عنه تحت معاملة حيازة أصول بالسالب تحت العملة والودائع ".

وكمثال آخر، يسجل إنتاج السلع باعتباره كمورد في حساب المنتج Producer، أما القيد المناظر في جانب الاستخدام فيعبر عنه كـ " تغير موجب في المخزون " . وعند بيع الإنتاج يسجل " تغير سالب في المخزون " أي حيازة سالبة في الأصول " تتوازن مع " حيازة موجبة في الأصول " معبر عنها تحت " العملة والودائع " .

وتبرز الصعوبة، في حالات كثيرة، في تعقب قيود طريقة القيد المزدوج، من حقيقة أن فئات المعاملات في نظام الحسابات القومية هي ذات طبيعة مركبة. ونعني بالطبيعة المركبة أن الحسابات الاقتصادية لكافة الوحدات والقطاعات تعتمد على مبدأ القيد الرباعي Quadruple Entry لأن أغلبية المعاملات تستلزم وحدتين مؤسستين. حيث تسجل المعاملة مرتين في كل وحدة (كمورد وكاستخدام أو كدائن أو مدين).

وكتوضيح طريقة القيد المربع فإن المنافع الاجتماعية المدفوعة نقداً بواسطة الوحدة المؤسسية الحكومية إلى الوحدة المؤسسية العائلية، تسجل في حسابات الحكومة كـ " مستخدم " تحت بند معين من بنود التحويلات Transfer ، وتسجل كـ " حيازة أصول سالبة " تحت العملة والودائع . أما في الحسابات العائلية فتسجل كـ " مورد " تحت تحويلات، وكـ " حيازة أصول " تحت العملة والودائع.

3.4 توقيت التسجيل:

لتوضيح قواعد توقيت تسجيل المعاملات والأرصدة يلخص الجدول التالي قواعد التسجيل لكل حالة من الحالات.

4.4 ملخص قواعد التسجيل

الحالة	القاعدة
البيع النقدي	عند الدفع والاستلام أي عندما تحوّل الملكية من البائع إلى المشتري
البيع بالآجل أو الدين	لا يجب تحميل الفوائد لقيمة المبيعات
السلع والخدمات المقدمة للعاملين كتعويضات عينية، أو كمدفوعات عينية	تسجل عندما يتم تحويل السلع والخدمات
التغيرات في المخزون، والبضاعة تحت التشغيل أو التنفيذ	- نفس القواعد التي تسري على المنتجات المسوقة، وغير المسوقة. حيث يجب تسجيل الناتج في وقت إنتاجه، وتقييم بنفس السعر بغض النظر عما إذا كان تم بيعه بالحال، أو تم تخزينه لبيعه آجلاً. - ولا يسجل الناتج المنتج سابقاً والمسحوب من المخزن لغرض بيعه أو استخدامه استخداما آخرا

حالة التضخم

قد ترتفع الأسعار في ظل تواجد السلع في المخزن. في هذه الحالة تعالج الزيادة بالأسعار على أنها مكاسب حيازة، ولا يتم تضمينها في قيمة الناتج.

ولضمان استبعاد ارتفاع الأسعار (التضخم) من قيمة الناتج، تقيم السلع المسحوبة من المخزون بالسعر السائد ساعة السحب (السعر الجاري)، وليس بالسعر ساعة التخزين (السعر التاريخي). والفارق ما بين السعرين يمثل مكاسب الحيازة في حالة التضخم (أو خسائر الحيازة في حالة الانكماش).

تخزين السلع

تخزن السلع المنتجة للمرة الأولى في المخازن عادة لغاية بيعها أو تبادلها مستقبلاً بشكل مربح. لذلك يعتبر التخزين في هذه الحالة كجزء من العملية الإنتاجية، لأنه يضيف لقيمة السلعة أثناء تخزينها. وبناء عليه، فإن الإضافات للمخزون لا يتضمن قيمة السلعة ساعة تخزينها، بل تتضمن أيضاً الناتج الإضافي المنتج أثناء تخزين السلع بالمخزن.

العمليات الإنتاجية الطويلة

في حالة استغراق إنتاج سلعة لفترة طويلة، أكثر من سنة محاسبية، فإن الناتج يُعامل على أنه منتج بشكل مستمر ويؤخذ صفة بضاعة تحت التشغيل Work in Progress . ويرجع السبب وراء هذه المعالجة لتوفير مقابل للاستهلاك الوسيط الذي تم استهلاكه خلالِ هذه الفترة . أي لا بد أن نبرر الاستهلاك الوسيط محاسِبيا من خلال بند البضاعة تحت التشغيل، والتي تعتبر إنتاجا غير مكتمل، ولم يسوّق. ونلجأ لهذه الطريقة طالما أن الناتج لا ينجز في سنة محاسبية واحدة. على أن ترحل البضاعة تحت التشغيل من سنة لسنة أخرى قادمة. وفي هذه الحالة فإن قيمة البضاعة تحت التشغيل المنجزة في نهاية سنة محاسبية معينة تسجل في الميزانية العمومية الخاصة في نهاية هذه السنة، والتي سترحل بنفس القيمة للميزانية العمومية الخاصة بأول السنة القادمة.

وعند انتهاء العملية الإنتاجية (بعد أكثر من سنة محاسبية) فإن القيم المتراكمة للبضاعة تحت التشغيل، لغاية انتهاء الإنتاج، يتم تحويلها فعليا لبضاعة تامة الصنع جاهزة للتسليم أو البيع. وعندما تتم عملية البيع فإن قيمة البيع يجب شطبها أو إلغائها من خلال السحب من المخزون بنفس القيمة.

وبناءً على ذلك تعتبر قيم البضاعة تحت التشغيل المسجلةٍ أثناء العملية الإنتاجية المستمرة هي المقياس للناتج. ووفقا لهذه الطريقة فإن قيمة الناتج قد تم توزيعها على السنوات المحاسبية التي استغرقها العملية الإنتاجية.

خدمات الاستهلاك الذاتي المسجلة وغير المسجلة

تعتبر الخدمات الشخصية والمحلية المنتجة المتبادلة ما بين أعضاء القطاعات العائلية مستبعدة من دائرة الإنتاج. أما فئات الخدمات المنتجة للاستهلاك النهائي الذاتي التي تدخل دائرة الإنتاج وبالتالي من الواجب تسجيلها، فهي فئتين هي : فئة خدمات الوحدات الحكومية، والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم القطاعات العائلية والتي قد تعمل في مجال الإنتاج غير السوقي بسبب فشل السوق أو لاعتبارات اجتماعية.

ويسجل مثل هذا الناتج الخدمي ساعة إنتاجه، وتمثل في نفس الوقت ساعة تسليمه في حالة الخدمات غير السوقية أو المسوقة.

الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات	يسجل هذا الاستهلاك ساعة استخدام هذا الاستهلاك في العملية الإنتاجية، وليس ساعة امتلاكه من قبل المنتج Producer (علما بأن الزمنيين سيطابقان في حالة الاستهلاك الوسيط من الخدمات، ولكن ليس بالضرورة في حالة السلع). وطالما أن المنشآت لا تسجل، عملياً، قيمة الاستهلاك الوسيط ساعة استخدامه في العملية الإنتاجية بل ساعة شرائه، لذلك وجب احتساب قيمة الاستهلاك ساعة الاستخدام. ويتم ذلك من خلال طرح قيمة التغيرات في المخزون (من السلعة الوسيطة) من قيمة السلعة الاستهلاكية الوسيطة عند الشراء.

6.4 ملخص أساليب تسعير معاملات العالم الخارجي

تسعير الصادرات		تسعير الواردات		تسعير الخدمات			
سعر فوب		سعر فوب		حسب السعر المتفق عليه			
				خدمة التأمين الدولية: تقيم بمبلغ تكاليف الخدمة ، وليس بالأقساط المُحصلة	تجاهل دخل استثمار الاحتياطات الفنية في الحساب الخارجي لصعوبة الحصول على البيانات	الخدمات المالية الدولية	
وجود تكاليف نقل والشحن والتأمين مقدمه من مقيم : تضاف التكاليف لسعر السلعة المصدرة	وجود تكاليف نقل مقدمه من غير مقيم أو المستورد نفسه : واردات خدمية	وجود تكاليف نقل وتأمين وشحن مقدمه من مقيمين : ليس هناك واردات خدمية لأنه لا يوجد تعامل مع الخارج	وجود تكاليف نقل وتأمين وشحن مقدمة من غير مقيمين: تعامل كواردات وخدمات			تحتسب العمولات والأجور المعلنة	تعادل خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة الفرق ما بين دخل الملكية المستلم من القروض وسندات الدين، والفائدة المدفوعة على الودائع

تسعير الدخول الأولية			تسعير التحويلات	تسعير البنود المالية		
			لا توجد قيمة سوقية	تقييم التغيرات في الأصول المالية بالأسعار التي تمت بها الحيازة أو التخلص منها		
تقيم بالسعر الجاري في السوق	تستبعد مكاسب وخسائر الحيازة من دخل لاستثمار لأنها لا تعتبر جزء من هذا الدخل بل جزء من قيمة الاستثمارات . وتدرج بدلاً من ذلك تحت " اعادة التقييم في حسابات التغيرات الأخرى في الأصول" .	يقيم أي جزء عيني في تعويضات العاملين بأسعار المشترين (أي السعر الذي يشتري به رب العمل السلعة أو الخدمة المعنية) ويقيم بالأسعار الأساسية إذا كان منتج من قبل رب العمل.	لا بد أن تعكس تحويلات المقيمين (حكومة. هيئات لا تهدف للربح . الأفراد) إلى غير المقيمين نفس القيمة في الحسابات الخارجية للبلدان المستفيدة (غير المقيمة) ويستخدم السعر الأساسي الذي سيتم استلامه لو بيعت هذه الموارد (المحولة) في السوق . ويقترح كقاعدة عادة استخدام أسعار المانح كأساس للتسعير في الحسابات الخارجية للبلد المقيم وغير المقيم	البنود المتاجر بها	البنود غير المتاجر بها	
				السعر السائد في السوق المنظمة	تعادل القيمة السوقية للعملة. والودائع غير القابلة للتحويل القيمة الاسمية لهذه البنود	البنود المالية القابلة للتسويق مثل القروض تقيم بقيمتها الاسمية. وفي حالة بيعها في أسواق ثانوية يستخدم السعر السائد في هذه الأسواق	تستبعد أية عمولات أو أتعاب مرتبطة بتقييم البنود المالية. وتسجل هذه العمولات والأتعاب في الحساب الخارجي للسلع

تسعير الأصول والخصوم	تسعير القروض				تسعير الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	
تقيم، كقاعدة، بالقيمة السوقية السائدة	القاعدة العامة: السعر السوقي					
تقيم الأسهم والسندات المدرجة في الاستثمار المباشر بالقيم الدفترية الموجودة في الميزانية العمومية لمشاريع الاستثمار المباشر. وفي حالة ما كانت هذه الاسهم والسندات بالقيمة السوقية (متفقة مع المبدأ العام) فنحتاج إلى إعادة تقييم إذا كانت الأسهم مدرجة بالأسواق المالية	مبادلة قرض بحصة برأس المال: تعتبر معاملتان في الحسابات المالية: واحدة في بند القروض ، وأخرى في بند الأسهم والحصص الأخرى. مقيمتان بقيمة الحصة الأقل التي يحصل عليها . مع معالجة الفرق ما بين القيمة الاسمية للقروض وقيمة الحصة الأقل التي يحصل عليها بوصفه مكسب/خسارة اقتناء .	تخفيض خصوم المدين في حالة الإعفاء من تسديد القرض	في حالة إعادة جدولة القرض تصبح القيمة الاسمية الجديدة أساساً للتقييم ويقيد الفرق تحت مكسب/ خسارة حيازة	إذا ألغي القرض من جانب الدائن يقيد بحساب التغيرات الاخرى في الأصول	يقيم الذهب النقدي بالسعر السائد بالسوق.	تقيم حقوق السحب الخاصة (أصول مالية لا يقابلها خصوم مالية غير مسددة) بأسعار الصرف السائدة بالسوق المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي

5. القطاعات المؤسسية

1.5 الوحدة المؤسسية:

هي عبارة عن الوحدات الاقتصادية القادرة على تملك الأصول وتحقيق الخصوم لصالحها. كما يمكن أن تتعامل هذه الوحدة في معاملات واسعة. وبالإضافة إلى أن لها صفة للمسؤولية القانونية، فإنها تعتبر مركز لاتخاذ جميع القرارات الاقتصادية.

ويلاحظ عملياً، أن بعض الوحدات المؤسسية تسيطر على وحدات مؤسسية أخرى، وفي هذه الحالات فإنٍ استقلالية اتخاذ القرارات قد لا تكون تامة، وقد تختلف من مرور الزمن. وقانونياً، لا تطابق دائماً استقلالية الحيازة للأصول والخصوم، والسلوك المستقل. ووفقاً لنظام 1993 فإن الأولوية، عموماً، في التعريف تعطى لاستقلالية الحيازة من الأصول والخصوم، لأنها توفر طريقة أفضل لتنظيم جمع وعرض الاحصاءات، وحتى وإن كانت هذه الطريقة ذات فائدة محدودة في بعض الأحيان.

2.5 الوحدات المؤسسية المقيمة :

يطلق لفظ القطاع المؤسسي على مجموعة من الوحدات المؤسسية المجمعة على أساس الوظائف، والسلوك، والأهداف الأساسية، ويرمز لها بالرمز (S1). وتتكون هذه القطاعات من:

1.2.5 المشروعات غير المالية :

وتتضمن كافة الأنشطة الواردة في التصنيف الصناعي القياسي الدولي International Standard Industrial (ISIC) Classificationماعدا تلك الأنشطة الخاصة بالوساطة المالية .

2.2.5 المشروعات المالية :

هي الوحدات المؤسسية التي تعمل أساساً في الوساطة المالية أو في الخدمات المالية المساعدة Auxiliary Financial Services .

3.2.5 الحكومة العامة :

وهي وحدة مؤسسية تقوم، بالإضافة إلى مهامها السياسية ومسؤولياتها في التنظيم الاقتصادي، بإنتاج الخدمات غير السوقية (وربما السلع أيضاً) للاستهلاك الفردي أو الجماعي، وتقوم أيضاً بإعادة توزيع الدخل والثروة.

4.2.5 القطاعات العائلية :

وهي وحدة مؤسسية تتألف من كل الأشخاص بصفتهم الاعتيادية Physical Persons في الاقتصاد، سواء كأفراد أو كمجموعات. ووفقا لمعيار تعريف الوحدة المؤسسية فإن المشروع غير المنظم أو ذو الصفة غير الاعتبارية Enterprise Unincorporated المملوك بالكامل لواحد أو أكثر من أفراد القطاع العائلي يعامل كجزء من القطاع العائلي، وليس كوحدة مؤسسية منفصلة، ماعدا في الحالات التي يعامل بها هذا المشروع كشبه شركة Quasi-Corporation (وهي مشاريع ذات صفة غير اعتبارية تتصرف كما لو كانت شركات ولديها حسابات متكاملة من الحسابات) وتعتبر الوظائف الأساسية للقطاعات العائلية هي عرض العمل، والاستهلاك النهائي، وباعتبار هذه القطاعات كقطاعات منظمة Entrepreneurs، تشمل هذه الوظائف، أيضا، إنتاج السلع السوقية، والخدمات غير المالية (ويمكن المالية أيضا).

5.2.5 القطاعات المؤسسية غير الهادفة للربح وتخدم القطاعات العائلية :

الكيانات القانونية المشتغلة أساساً في إنتاج الخدمات غير السوقية للقطاعات العائلية. والتي تتألف مواردها الأساسية من المساهمات التطوعية للقطاعات العائلية.

علماً بأن القطاعات المؤسسية تتألف، بدورها، من قطاعات فرعية (وبمستويات مختلفة) ومتميزة حسب تصنيفاتها الهرمية.

وتتضمن القطاع الفرعي كامل الوحدات المؤسسية، وتنتمي كل وحدة مؤسسية إلى قطاع فرعي واحد فقط.

بالإضافة إلى ذلك فإن التمييز ما بين المشروعات العامة، والخاصة القومية، والأجنبية وما بين مختلف المجموعات الاقتصادية – الاجتماعية للقطاعات العائلية قد تم إبرازه في النظام، وذلك بهدف الاستجابة الملائمة للسياسات المعنية.

6. حسابات النظام :

يتضمن أي نظام للحسابات القومية عدد كبير من التدفقات والأرصدة والتي تحدث، أو تعود ملكيتها، إلى عدد من الوحدات المؤسسية (وما تتضمنه من مشروعات ومنشآت) . ولغرض عرض الأشكال المختلفة للمعاملات فلابد من اللجوء لعدد من الحسابات التي تسجل، لفترة اقتصادية معينة، الاستخدامات والموارد أو التغيرات في الأصول والخصوم / أو رصيد الأصول والخصوم المتاحة في نقطة زمنية معينة.

وقد أشار نظام الحسابات القومية لعام 1993 لنوعين من الحسابات: الأولى، وهي الخاصة بالإطار المركزي للنظام، والثانية مرتبطة بالحسابات التابعة. وتهتم المجموعة الأولى من الحسابات بتتبع النشاط الاقتصادي من الانتاج إلى الميزانية العمومية. وتتكون بناءً على ذلك من ثلاث مجموعات فرعية هي: الحسابات الجارية، وحسابات التراكم، وحسابات الميزانية. في حين تهتم المجموعة الثانية من الحسابات (التابعة) ببيان المرونة التحليلية التي يمكن إدخالها على بعض المعالجات المحاسبية الواردة في حسابات الإطار المركزي للنظام (المجموعة الأولى من الحسابات)، من دون أن يتم ذلك ضمن حسابات هذا الإطار حتى لا يفقد هذه الحسابات وحدة المفاهيم المستخدمة فيها. وبعبارة أخرى فإن الحسابات التابعة تسمح بالتالي:

- توفير معلومات إضافية حول اهتمام اجتماعي معين.
- استخدام مفاهيم أو معالجات بديلة (تصنيف أو إطار محاسبي بديل) كلما اقتضت الحاجة لذلك.
- توسيع مفهوم التكلفة والمنفعة للأنشطة الإنسانية.
- تحليل إضافي للبيانات من خلال مؤشرات ومجاميع إضافية.
- الربط ما بين البيانات العينية ونظام المحاسبة النقدي.

وبقدر تعلق الأمر بهذه المذكرة فإن اهتمامنا سينصب على الحسابات الخاصة بالمجموعة الأولى، أي حسابات الإطار المركزي للنظام. وكما تمت الإشارة سابقاً فإن هذه الحسابات تتعقب مراحل العملية الاقتصادية من بدايتها (الانتاج) وما يعقب ذلك من تدفقات تؤثر في نهاية المطاف على وضع الميزانية العامة في أول المدة لتصل إلى وضعها في آخر المدة.

وبناء على ذلك فأن عرض الحسابات التي تشكل الإطار المركزي للنظام يحاول أن يتعقب تسلسل التدفقات التي تنتهي بأرصدة، والمشار إليها أعلاه، والتي تشكل تسلسلٍ العمليات الاقتصادية. علماً بأن هذه الحسابات تخص المقيمين (S1)، وهناك حساباً يربط علاقة غير المقيمين بالحسابات المقيمة، وهو الخاص بحساب العالم الخارجي أو الحساب غير المقيم (S2).

تقدير وقياس الناتج
(ملخص)

قيمة الناتج السوقي عبارة عن جمع (يقيم عند نقل الملكية بالنسبة للسلع وعند تقييم الخدمات بالنسبة للخدمات) .

أ. السلع والخدمات المباعة (بالسعر الأساسي أو بعد المنتج) .

ب. السلع والخدمات المقايضة (بالسعر الأساسي أو بعد المنتج) .

جـ. السلع والخدمات المستخدمة لأغراض التسديد العيني (بالسعر الأساسي أو لسعر المنتج) . بما في ذلك تعويضات العاملين العينية (بالسعر الأساسي وبسعر المنتج) .

د. السلع والخدمات المقترحة من منشأة معينة إلى أخرى (بالسعر الأساسي أو بعد المنتج) تحت نفس المشروع.

هـ. التغير في المخزون من السلع تحت التصنيع، والجاهزة الصنع (يسري على السلع فقط).

أي أن ناتج السلع والخدمات المشار إليها في (أ–هـ) يساوي

المبيعات + الاستخدامات الأخرى + التغير في المخزون (بالنسبة للسلع)

المبيعات + الاستخدامات الأخرى (بالنسبة للخدمات)

قيمة الناتج غير السوقي للاستهلاك النهائي الذاتي (يقيم عند تحقق الإنتاج) السلع، ما عدا المباني والتشييد، (بالأسعار الأساسية عند إمكانية البيع بالسوق):

الناتج يساوي جمع:

(أ) السلع المنتجة والمستهلكة من القطاعات العائلية.

(ب) الأصول الثابتة المنتجة والمحتفظ بها من قبل نفس المنشأة (تكوين رأس المال الثابت للاستهلاك الذاتي).

(جـ) التغير في مخزون السلع تحت التصنيع، والجاهزة الصنع في (أ) و (ب).

المباني والتشييد:

جميع التكاليف التالية:

(أ) الاستهلاك الوسيط.

(ب) تعويضات العاملين.

(جـ) استهلاك رأس المال الثابت.

(د) ضرائب أخرى ناقصاً الإعانات على الإنتاج.

تقييم خدمات الاستهلاك الذاتي:

خدمات الساكنين في ممتلكاتهم: باستخدام الإيجار السائد بالسوق.

الخدمات المنتجة من خلال استخدام عمالة محلية مدفوعة الأجر: الأجور المدفوعة.

تقييم النواتج الخدمية غير السوقية الفرجية والجماعية الاخرى (تقييم وقت الإنتاج)

عادة ما تقدم هذه الخدمات بدون مقابل أو مقابل بأسعار غير اقتصادية بسبب سياسات اجتماعية أو بفعل فشل السوق. وتساوي مجموع بنود التكاليف التالية (وبالتعريف فإن فائض التشغيل يساوي صفر):

(أ) الاستهلاك الوسيط.

(ب) تعويضات العاملين.

(جـ) استهلاك رأس المال الثابت.

(د) الضرائب الأخرى ناقصاً الإعانات على الإنتاج.

تقييم الاستهلاك الوسيط (تقييم على أساس الاستحقاق أي عندما يتم استخدام السلع أو الخدمة بالفعل):

السلع والخدمات المستهلكة أثناء عملية الانتاج.

يستبعد استخدام الأصول الثابتة (تم أخذها بنظر الاعتبار بواسطة استهلاك رأس المال الثابت (أي سلعة يزيد عمرها الاقتصادي عن سنة تعتبر رأس مال ثابت)

تقييم الاستهلاك الوسيط السلعي كالتالي:

المشتريات – التغير في المخزون (حيث تطرح " الزيادة " ويضاف " الانخفاض ")

تقييم ناتج تجارة الجملة والمفرد (السلع):

+ المبيعات.

+ قيمة الاستخدامات الأخرى للسلع المشتراه لغرض إعادة البيع (مثل المكافآت العينية للعاملين).

- قيمة السلع المشتراه لغرض إعادة البيع.

+ قيمة الإضافات للمخزون من السلع لغرض إعادة البيع.

- قيمة المسحوبات من المخزون من السلع لغرض إعادة البيع.

- قيمة الخسائر المكررة بسبب الفاقد.

ولما كان من الصعب عملياً تقييم الإضافات " و " المسحوبات " إلى " ومن المخزون من السلع لغرض إعادة البيع فإن الطريقة المتبعة هي (باستخدام متوسط الأسعار خلال السنة):

فإن الطريقة المتبعة هي (باستخدام متوسط الأسعار خلال السنة):

متجه المخزون آخر المدة من السلع المشتراه لغرض إعادة البيع.

تقييم ناتج تجارة الجملة والمفرد (الخدمات):

مثل اصلاح السلع المنزلية يساوي العوائد لقاء الخدمة.

طريقة نظام 1968 لاحتساب ناتج أنشطة الوساطة المالية:
رسوم الخدمات المصرفية المتضمنة
Imputed bank Service Change (IBSC)
(الصناعة الاسمية)

- ايجاد حساب وهمي أو اسمي National، مقابل لحساب الانتاج، من دون انتاج. لذا فإن قيمته المضافة تعادل قيم سالبة. يقوم هذا الحساب بشراء خدمات الوساطة المالية (استخدام).
- ايجاد نفس الحساب الوهمي، مقابل حسابات توليد الدخل، بحيث تعتبر ناتج خدمات الوساطة المالية كمورد.
- أي أن هناك أربعة بنود محاسبية:

	الوساطة المالية	القطاع الوهمي
حساب الإنتاج	+ ×	− ×
حساب الدخل الأولي	− ×	+ ×

نظام 93 يقترح طريقتين لتخصيص FISIM ما بين المستخدمين:

مؤشرات مالية ملائمة: مثل الاصول والخصوم

طريقة المعدل المرجعي: الفارق ما بين المعدلات الفعلية الفائدة المدفوعة والمستلمة، ومعدل مرجعي للفائدة (يمثل التكلفة الحقيقية للاقتراض والاقراض) . ويقترح نظام 93 معدلات الفائدة السائدة ما بين البنوك على الاقراض، أو معدل الفائدة على الاقراض للبنك المركزي.

نظام 93 لم يقدم خطوات عملية لتوزيع FISIM، المقترح جاء من Peter Hill أحد معدّي النظام:

$$FISIM_L = R_L - L_{r_1^*}$$

$$FISIM_D = D_{r_1^*} - R_D$$

$FISIM_L$ = DM على القروض.

$FISIM_D$ = خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على الودائع.

R_L = الفوائد المستلمة على القروض

R_D = الفوائد المدفوعة على الودائع.

r_1^* = معدل الفائدة المرجعي.

L = رصيد القروض.

D = رصيد الودائع.

يتم تقدير خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر المقدمة إلى قطاع وليكن (j)، باعتبارها مجموع خدمات الوساطة المالية المقاسة بنقل غير مباشر على القروض الممنوحة لهذا القطاع ($FISIM_j^L$)، زائداً خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل غير مباشر على ودائع هذا القطاع ($FISIM_j^D$)

$$FISIM_j = FISIM_j^L + FISIM_j^D$$
$$= R_L - L_j^j r_1^* + D_j r_1^* - R_D \quad \ldots (3)$$

وبإعادة ترتيب (3) نحصل على :

$$FISIM_j = FISIM_j^L + FISIM_j^D \qquad \ldots (4)$$
$$= R_L - R_D - (L_i - D_j)r_1^*$$

على أن يتم الحصول على مجموع خدمات الوساطة المالية المقاسة بشكل مباشر على مستوى الاقتصاد القومي من خلال جمع هذه الخدمات لكافة الوحدات المؤسسية.

	FISIM على القروض					FISIM على الودائع					مجموع FISIM
	الضرائب المنتجة من قبل البنوك على القروض $m	متوسط أرصدة القروض $m	سعر الفائدة الفعّال (%)	الهامش على القرض (%)	FISIM على القروض $m	الفوائد المدفوعة من قبل البنوك على الودائع $m	متوسط رصيد الودائع $m	سعر الفائدة الفعّال (%)	هامش على الودائع (%)	FISIM على الودائع $m	
	1	2	2÷1=3	RR-3=4	5=2O4	6	7	8=6I7	8-RR=9	8×7=10	
القطاع المالي:											
البنك المركزي	0	0				0	0				
البنوك	0	0				0	0				
مؤسسات ايداع أخرى	0	0				250	4800	5.21	1.62	78	78
صناديق التقاعد	10	100	10.00	3.17	3	325	7600	4.28	2.55	194	197
شركات التأمين	20	200	10.00	3.17	6	130	3100	4.19	2.64	82	88
مؤسسات مالية أخرى	180	1600	11.25	4.42	71	105	2100	5.00	1.83	38	109

	FISIM على القروض					FISIM على الودائع					مجموع FISIM
	الضرائب المنتجة من قبل البنوك على القروض $m	متوسط أرصدة القروض $m	سعر الفائدة الفعّال (%)	الهامش على القرض (%)	FISIM على القروض $m	الفوائد المدفوعة من قبل البنوك على الودائع $m	متوسط رصيد الودائع $m	سعر الفائدة الفعّال (%)	هامش على الودائع (%)	FISIM على الودائع $m	
	1	2	3=1÷2	4=RR-3	5=2O4	6	7	8=6I7	9=RR-8	10=8×7	
القطاعات غير المالية:											
شركات خاصة	6360	62200	10.23	3.40	2115	1560	33600	4.64	2.19	736	2851
شركات عامة	145	1400	10.36	3.53	49	130	2800	4.64	2.19	61	110
الحكومة	340	3800	8.95	2.12	81	280	6000	4.67	2.16	130	211
القطاعات العائلية											
المتقاعدون	3660	31200	17.18	10.35	2205	4525	128100	3.53	3.30	4227	6432
الأنشطة غير المنظمة											
المساكن	9545	117300	8.14	1.31	1537	0	0				1537
أخرى	2005	18600	10.78	3.95	735	410	13200	3.11	3.72	491	1226
المجموع	22265	226500	9.83	3.00	6795	7715	201300	3.83	3.00	6039	12834
معدل الفائدة المرجعي (RR)			6.83					6.83			

تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity (PPP):

- التعريف: عبارة عن معدلات تحويل العملات التي من شأنها أن تعادل القوة الشرائية لمختلف العملات، من خلال إزالة التفاوتات في الأسعار ما بين هذين البلدان.

ويمكن التعبير عن تعادل القوة الشرائية في أبسط أشكاله على أنه عبارة عن تلك الأسعار النسبية Relative Price التي توضح نسبة الأسعار في العملات المحلية لنفس المجموعة من السلع والخدمات في بلدان مختلفة.

- على سبيل المثال، إذا كان سعر معينة في دولة الكويت (284) دينار وفي المملكة الأردنية الهاشمية (2.2) دينار، فإن تعادل القوة الشرائية لهذه السلعة ما بين دولة الكويت، والمملكة الأردنية الهاشمية هو :

2.84 دينار كويتي إلى 2.2 دينار أردني

1.29 دينار كويتي إلى دينار أردني

- معنى ذلك أنه مقابل كل دينار أردني يُصرف على هذه السلعة في المملكة الأردنية الهاشمية، يجب أن يُصرف (1.29) دينار كويتي على هذه السلعة في دولة الكويت للحصول على نفس الكمية والنوعية (أو نفس الحجم Volume) .

- يستلزم احتساب تعادل القوة الشرائية مرحلتين:

الأولى: احتساب التعادل على مستوى مجموعات السلع كما أوضحنا أعلاه.

الثانية: على مستوى الناتج المحلي الإجمالي أو أية مجموعات سلعية، حيث يتم احتساب أوزان ومتوسطات تعادلات القوة الشرائية للسلع والخدمات الداخلة في هذه المجموعات. وتستخدم الإنفاق على المجموعات السلعية.

- تستخدم تعادلات الفترة الشرائية في مجال المقارنات ما بين الدول على أساس حقيقة (مقارنات الناتج المحلي الإجمالي أو / و مكوناته) .

مثال:

- لنأخذ سلعة منتشرة الاستهلاك دولياً وليكن مشروب الكوكاكولا .
- باستخدام هذه السلعة المتجانسة دولياً فمن المفترض أن تكون المعلومات التالية هي السائدة في سوقي اليابان " الين "، والولايات المتحدة " دولار ")

سعر الصرف 1 $ = 124 ¥

سعر الصرف 1 $ = 124 ¥

سعر الكوكاكولا في الولايات المتحدة P_{us}=$ 2.25

سعر الكوكاكولا في اليابان P_J = ¥ 279

- في حال سريان تعادل القوة الشرائية فمن المفروض أن يكون سعر الصرف الاسمي.

1 $: 124 ¥ = 2.25 $/279 ¥

- ولكن ماذا سيكون الحال لو كانت لدينا:

سعر الصرف1 $ = 124 ¥

سعر الكوكاكولا في الولايات المتحدة P_{us} = $ 2.25

سعر الكوكاكولا في اليابان P_p = ¥ 300

- في هذه الحالة

¥ 300/$ 2.25 = ¥ 133.3 : $ 1

- إلاّ أن سعر الصرف المحتسب بطريقة تعادل القوة الشرائية تعتبر أكبر من سعر الصرف الاسمي :

$1 : ¥ 124 < $ 1 : ¥ 133.3

- وبناء على ذلك لو كان لدينا (1000) دولار يمكن أن نشتري 444 وحدة من الكوكاكولا في سوق الولايات المتحدة ($ 1000/$ 2.25=444)، ونقوم بتصديرها إلى سوق اليابان ونحصل على (300 ¥) لكل وحدة.

- عندها يبلغ العائد 133200 ¥ (300 ¥ x 444).
- نقوم بعدها ببيع العائد من العملات (بالين الياباني) في سوق العملات ونشتري دولارات.
- وبالاعتماد على سعر الصرف الاسمي الجاري سنتمكن من شراء 1074 $.

(124 ¥ /133200 ¥)، ونحصل على ربح قدره 74 $.

- إن من شأن هذا النوع من المراجحات Arbitrage (وعلى مستوى أشمل من سلعة واحدة) أن يؤثر على أسعار الكوكاكولا، وكذلك على أسعار الصرف الاسمية.

- فعلى مستوى المشترين لسلعة بكوكاكولا في الولايات المتحدة فإن من شأن هذه المراجحات أن تدفع بالسعر المحلي لأعلى.
- أما على مستوى بائعي الين في أسواق العملات الأجنبية فإن من شأن ذلك أن يضعف الين، في حين أن مشتري الدولار سيساهموا في تقوية الدولار.
- وستستمر هذه العملية (المراجحة) لغاية تساوي نسبة أسعار الكوكاكولا مع سعر الصرف الاسمي.

- علماً بأن هذه العلاقة ما بين أسعار الصرف الاسمية، والأسعار المحلية الأجنبية لسلعة مشتركة معينة يمكن التعبير عنها بقيمة فردية يطلق عليها سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate (Σ_r):

- حيث (CPI_D) و (CPI_F) تشيران إلى الأرقام القياسية لأسعار المستهلك المحلية والأجنبية تباعاً .

أو

Σ_r = (¥ P/$) [$ P سعر الكوكاكولا بالدولار) / ¥ P [سعر الكوكاكولا بالين

Σ_r = (124)[2.25/300]=0.93

- معنى ذلك أن وحدة من الكوكاكولا في الولايات المتحدة تعادل (0.93) وحدة من الكوكاكولا في اليابان.
- وهو الأمر الذي سيقود للمراجحة، فأما أن:
  - يتم إضعاف الين، أو
  - يجب أن يرتفع سعر الكوكاكولا في الولايات المتحدة، أو
  - يجب أن ينخفض سعر الكوكاكولا في اليابان.

- بعبارة أخرى فإن مفهوم تعادل القوة الشرائية هو أحد أشكال سعر الصرف الحقيقي.
- ولا بد من الإشارة بأن آليات عمل الشروط الاقتصادية الأخرى يمكن أن تمنع آلية المراجحة (المرتبطة بتعادل القوة الشرائية) من العمل، ومن هذه الشروط:
  - تدفقات رؤوس الأموال.
  - القيود التجارية.
  - تأثير القوى المحددة للسعر.

- إن من شأن احتساب سعر الصرف الحقيقي (Σ_r) بالصياغة المشار إليها أعلاه أن يمكننا من تقييم كيف أن الاختلافات في معدلات التضخم (CPIs)، بين البلدان أما أن تؤثر على الصرف الحقيقي، ومن ثم التدفقات التجارية، أو ربما تقود تغيرات في اسعار الصرف الاسمية:

إذا كانت $\%\Delta P_{us} > \uparrow \%\Delta P_J$ فإما أن $\uparrow \Sigma_r$ أو Nominal $\downarrow ER$

الأسعار المستخدمة في التقييم

السعر الأساسي = المبلغ المستلم من المُنتج من مشتري السلعة أو الخدمة – الضرائب المدفوعة + الإعانات المستلمة (مع استبعاد أية مصاريف نقل)

سعر المنتج = المبلغ المستلم من المنتج من مشتري السلعة أو الخدمة + ضرائب القيمة المضافة أو أية ضرائب مستقطعة مشابهة (مع استبعاد أية مصاريف نقل)

سعر المشتري = المبلغ المدفوع من المشتري – ضرائب القيمة المضافة المستقطعة وما شابهها + مصاريف النقل المدفوعة من المُنتج

هوامش النقل والتجارة:

- طالما أن هذه الهوامش تُأخذ بنظر الاعتبار في الأعمدة بجدول العرض، فأن هناك مشكلة ازدواجية في الحساب. لأن قيم السلع المنتجة محلياً أو المستوردة تتضمن خدمات النقل والشحن.

- وبناءً على ذلك يوضح الجدول أدناه معالجة المحاسبة القومية للتخلص من ازدواجية الحساب المشار إليها أعلاه:

العرض بالأسعار الأساسية		التعديلات اللازمة للانتقال من التسعير الأساسي لتسعير المشترين			العرض بأسعار المشترين
الإنتاج المحلي	الواردات	تكاليف النقل المحمّلة على المشتري	هوامش تجارة الجملة والفرق	الضرائب – الإعانات على المنتجات	
أغذية		8	50		58
ملابس		5	90		95
خدمات النقل والشحن : 13		-13			0
هوامش تجارة الجملة والفرد: 140			-140		0
خدمات أخرى					
المجموع : 153		0	0		153

- ولتفسير ما ورد في الجدول أعلاه، يلاحظ أن تكاليف الشحن والنقل، وهوامش التجارة الجملة والفرد تظهر باعتبارهما خدمات منتجة ضمن "الإنتاج المحلي". إلاّ أن نفس هذه الخدمات متضمنة أيضاً في عمودي "تكاليف النقل"، و "هوامش تجارة الجملة والمفرد" للحاجة لهما بهدف للانتقال من التسعير الأساسي إلى تسعير المشتري (58 في حالة الأغذية "50+8"، و 95 في حالة الملابس "90+5").

- لذلك يجب أن تلغى قيم خدمات الشحن والنقل (13-)، وخدمات هامش تجارة الفرد والجملة (140-) ضمن الأعمدة الخاصة بهم. وذلك للتخلص من ازدواجية الحساب. وعليه فأن إجمالي العرض بأسعار المشتري يتضمن فقط (153).

تعديلات سيف C.I.F /فوب F.O.B:

- وفقاً لنظام الحسابات القومية يُقيّم كل من الواردات، والصادرات، نظرياً، بأسعار فوب (F.O.B) . إلاّ أن الواقع يشير أنه رغم تقييم الصادرات بأسعار فوب، إلاّ أن الواردات تقيّم بأسعار سيف (C.I.F)، وهو الأمر الذي يتسبب في بروز ظاهرة ازدواج الحساب. ومنشأ هذا الازدواج كالتالي:

- تتضمن قيمة الواردات تكاليف النقل والتأمين اللازمة لتوصيل السلع المستوردة للبلد المستورد .
- إلاّ أن هذه التكاليف ستكون متضمنة، أيضاً، أما في الإنتاج المحلي في حالة كون خدمات النقل والتأمين مقدمة من قبل منتجين محليين(المقيمون)، أو متضمنة في واردات الخدمات إذا كانت مقدمة من قبل الأجانب (غير المقيمين) .

- ويوضح الجدول أدناه التعديلات المطلوبة لتجنب ازدواجية حساب تكاليف النقل والتأمين في الحالة التي تسجل بها قيم الواردات بالاعتماد على تسعير سيف (C.I.F)، كما هو الحال أغلب الأحيان. ولإجراءات هذه التعديلات نحتاج على إدخال عامود وصف إضافي بجدول العرض .

العرض بالأسعار الأساسية			التعديلات اللازمة للانتقال من التسعير الأساسي لتسعير المشترين			العرض بأسعار المشترين
الإنتاج المحلي	الواردات	تعديل سيف/فوب	تكاليف النقل المحمّلة على المشتري	هوامش تجارة الجملة والفرق	الضرائب – الإعانات على المنتجات	
أغذية						
ملابس						
خدمات النقل والشحن	-15					-15
تأمين	-5					-5
خدمات أخرى						
تعديل سيف/فوب	-20	+20				0
المجموع :	-20	0				-20

- وفي الجدول أعلاه نحسب الفرق، أولاً، ما بين سعر الواردات، وسعر الواردات فوب، وتبين أنه (20)، وتعكس هذه القيمة (الفرق) تكاليف خدمات النقل والشحن والتأمين. ويتوزع إنتاج هذه الخدمات ما بين المنتجين المحليين (المقيمون)، والأجانب (غير المقيمين). وتظهر قيمة إنتاج هذه الخدمات ضمن الإنتاج المحلي في الحالة الأولى، وضمن واردات الخدمات ضمن الحالة الثانية.

- ويعتبر مبلغ الـ (20) هو إجمالي ما يجب أن نطرحه حتى نتجنب حساب مرتين (ولا توجد حاجة هنا للتعرف على حصة الإنتاج المحلي، والمستورد من هذه الخدمات، وإنما المهم المجموع فقط) .
- ووفقاً للمثال الوارد أعلاه تم تقدير تكالي التأمين على الواردات بـ (5)، والشحن والنقل بـ (15) . وعليه ، تطرح هذه القيم في عامود تعديل سيف/فوب في تقاطعه مع صفوف النقل، والتأمين.

- وبناءً على ذلك يطرح من إجمالي العرض بأسعار المشترين نفس المبلغ لتجنب ازدواجية الحساب. وينتج عن هذه العملية أن يتم تقييم الواردات بأسعار فوب كما هو مطلوب من نظام الحسابات القومية.
- ويستلزم الأمر إدخال مبلغ تعويض بقيمة (20+) في تقاطع عامود تعديل سيف/فوب مع صف تعديل سيف/فوب، ولضمان أن تعديل سيف/فوب لا يؤثر على جدول الفرق والاستخدام.
- وبطبيعة الحال لو أن الواردات مقيّمة أصلاً بسعر فوب فأن هذه التعديلات تعتبر غير لازمة.

تعديل الضرائب والإعانات على الإنتاج:

- هناك حاجة لتعديل هذه الضرائب والإعانات، في عامود، بهدف تحويل أسعار العرض من السعر الأساسي إلى المشترين.
- تتضمن الضرائب على المنتجات رسوم وضرائب المبيعات، والرسوم الجمركية، وضرائب القيمة المضافة. ويتم دفع كافة هذه الضرائب من قبل المشترين. لذلك لا بد من تضمينها ضمن أسعار العرض المقيّمة بأسعار المشترين.
- أما فيما يخص الإعانات فهي بالتعريف تحويلاً من حكومة لمنتجين، وتتحدد قيمتها تناسبيا مع قيمة أو كمية الناتج. وتعالج ضمن الحسابات القومية باعتبارها ضريبة سالبة على المنتجات.

- والمشكلة هنا هي أن معدّ الحسابات القومية على معرفة بإجمالي الضرائب أو الإعانات، ولا يوجد لديه معلومات كافية حول توزيع هذه الضرائب والإعانات على المنتجات. وفي حالة معرفة توزيع الضرائب والإعانات حسب المنتجات، فيمكن استخدام هذه المعلومات لتركيب عامود قيم المنتجات صافية من الضرائب والإعانات. ثم تستخدم الأرقام الخاصة بإجمالي الضرائب أو الإعانات للتحقق من أن الإجمالي يساوي مجموع قيم الضرائب والإعانات على مستوى المنتجات.

تعديل قيمة الاستهلاك النهائي:

- يشير نظام الحسابات القومية على رقم الاستهلاك الخاص النهائي باعتباره خاصة بالمقيمين فقط. لذا وجب إضافة مشتريات المقيمين من الخارج، وطرح مشتريات غير المقيمين من الداخل.
- كما يجب أن تشمل الصادرات مشتريات غير المقيمين من السوق المحلي، ويجب أن تشمل الواردات مشتريات المقيمين من الخارج.